(التعدي واللزوم ونظرية بناء الأفعال)

اعداد

د/عبده مروعى حسن هبه

أستاذ اللغويات المشارك بالكلية الجامعية بتربة فرع جامعة الطائف

المستخلص :

تأتي هذه الدراسة المعنونة بـ"التعدي واللزوم ونظرية بناء الأفعال" في إطار محاولة متواضعة لبناء فرضية نظرية تمكننا من فهم نظام التعدي واللزوم، وتسمح لنا برسم سلمية محددة لهذا النظام تمكننا من فهم طرق انتقال الفعل من مستوى أدنى إلى آخر ذي درجة تعد أعلى وفق إحدى آليات الترقية، وميز سمات كل مستوى، وبيان العلاقات التركيبية للفعل ضمن تلك المستويات. وتنطلق الدراسة من فرضية مؤداها أن البنية الأساسية للفعل هي المحور الرئيس في القول بتعديه أو لزومه.

ولقد انصب اهتمام الدراسة على الفعل المتعدي إلى مفعولين في كتب إعراب القرآن الكريم، وجاءت في مقدمة وفصلين، يعالج أولهما "نظام بناء الأفعال وخاصيتا اللزوم والتعدي" من خلال مباحث يتناول أولها نظام بناء الأفعال، ويعرج الثاني على مستلزمات الأفعال مما يعد ركنا أساسيا من أركان بنيتها ومما تتحق فيه الفضلية، ويستعرض الثالث ارتباط بناء الفعل بالزمان، وبالمكان، وبالمفعول به، وبحروف الجر؛ ليرسم صورة للأفعال اللازمة والمتعدية في علاقتها ببقية مكونات جملها، ويتبين الرابع سبل ترقية الأفعال ضمن سلمية التعدي وآليات انتقاله ضمن تلك السلمية.

ويعالج الفصل الثاني "بناء الفعل المتعدي إلى مفعولين" وهو فصل ذو صبغة تطبيقية، وذلك عبر أربعة مباحث يكشف أولها عن النمط التركيبي لهذه الأفعال، ويناقش الثاني علاقة هذه الأفعال بالواقع المحسوس وغير المحسوس، وعلاقتها بمعمولاتها على مستوى التركيب والدلالة، وعرج الثالث على بيان عامل المفعول الثاني، وختم الفصل بمبحث ختامي عرض لمخرجات نظرية بناء الأفعال وإلزاماتها، فأجمل أهم نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: اللازم، المتعدي، نظرية بناء الأفعال،الترقية، التضمين.

Research summary

Transitivity, Intransitivity and the Theory of Verb Structure: An applied Study of the Second Object in I'rab Al-Qur'an Books.

The current study is based on the hypothesis that the basic structure of the verb is the main axis in saying whether it is transitive or intransitive; since the lexical forms of any verb reduce the signs and marks of its construction, we have that conception about the abstract or mental structure of the construction of this or that verb, and about the linguistically realized structure indicated by the forms of the sentences and the patterns it occupies, and according to these two structures, the distinction is made between the intransitive verb and the transitive verb. For all of this, this study was made in an introduction and two chapters, the first chapter deals with "the system of constructing verbs and the characteristics of intransitivity and transitivity" through several sections, the first of which deals with the system of constructing verbs. The second touches on the requirements of verbs, which is considered a basic pillar of their structure. As for the third section, it reviews the relationship of the construction of the verb with time, place, object, and prepositions; to draw a picture of transitive and intransitive verbs in relation to the rest of the components of their sentences. The fourth section deals with ways to promote verbs within the hierarchy of transitivity and the mechanisms by which the verb moves between the levels of that hierarchy.

The second chapter deals with "Doubly Transitive Verbs" attempts describe the structures of these verbs in section one, and to investigate the factors that affect their structures in section two, in section three I deal with the agents "Auamil" that affects the second accusative object, A special discussion of the theory of verb structure: its value, outputs and obligations in the study of transitive and intransitive verbs is made in the last section.

The Conclusion offers recommendations pursuant to the present study.

Key Words: Transitive Verb, Intransitive Verbs, Doubly Transitive Verbs, Trebly Transitive Verbs.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين، أما بعد:

فمن بين خصائص اللغات التي توصف بأنها لغات عالية أنها تتمتع بأنظمة لغوية مقننة ومنضبطة تجعل الاستعمال اللغوي منضبطا بعيدا عن اللبس ووفق تعدد مآلات التحاور بين المتكلم والمستمع أو المخاطب والمتلقي. وتتمتع اللغة العربية بوصفها من أرقى اللغات الحية بأنظمة لغوية متعددة ومنضبطة بذل العلماء في دراستها جهدهم ووسعهم واستطاعوا الكشف عن طبيعة هذه الأنظمة، وتحديد خواص كل نظام؛ أركانه، وآلية عمله، ومستلزماته، ومكملات تراكيبه.

يعد نظام بناء الأفعال لا سيما في إطار خاصيتي التعدي واللزوم من الأنظمة اللغوية التي تميز اللغة العربية، وقد درس العلماء هذا النظام من جوانب عدة وخرجوا لنا بمجموعة من الاستنتاجات التي قامت على استقراء خصائص هذا النظام؛ فتوضحت بها بعض أهم معالمه، إلا أنني رأيت أن هذا النظام ما يزال بحاجة إلى إعادة نظر وبحث جديد يقوم على رؤية تتوسل في الكشف عن خصائصه بعض ما رفدنا به علم اللغة الحديث من دراسات ؛ فكانت هذه المحاولة المتواضعة التي أضعها بين يدي دارس اللغة، وقد أسميتها بـ"نظام بناء الأفعال"، وتجاوزاً بـ"النظرية".

فرضية الدراسة وموضوعها

وتنطلق الدراسة الحالية من فرضية مؤداها أن البنية الأساسية للفعل هي المحور الرئيس في القول بتعديه أو لزومه؛ إذ تختزل الصيغ المعجمية لأي فعل أمارات وعلامات بنائه، فيصبح لدينا ذلك التصور حول البنية المجردة أو الذهنية لبناء هذا الفعل أو ذاك، وحول البنية المتحققة لغويا التي تدل عليها هيئات الجمل وأنماطها التي يشغلها، ووفق هاتين البنيتين يتم التفريق بين الفعل اللازم والفعل المتعدي.

لذا تأتي هذه الدراسة المعنونة بـ"التعدي واللزوم ونظرية بناء الأفعال" في إطار محاولة بناء فرضية نظرية تمكننا من فهم نظام التعدي واللزوم، وتسمح لنا برسم سلمية محددة لهذا النظام تمكننا من فهم طرق انتقال الفعل من مستوى أدنى إلى آخر ذي درجة تعد أعلى وفق آلية محددة من آليات الترقية، وميز سمات كل مستوى، وبيان العلاقات التركيبية للفعل ضمن تلك المستويات.

ولا أزعم ولا أدعي أن هذا الطرح الذي تتبناه الدراسة صحيح مئة بالمئة، أو أنه هو الذي يجب أن يكون، لكن ما أدعيه هو أنه طرح لا يتنافى مع ما استقر من قواعد نحوية وصرفية عند علماء اللغة العرب، ويبقى هذا الطرح في إطار النظرية المدعمة بالدليل اللغوي المبني على المنطق اللغوي السليم والقابلة للنقد والنقاش، وبما أن هذه النظرية في طور التكوين فإنها ستحتاج إلى مزيد فحص وتدقيق لإدخال ما هو منها، وإخراج ما ليس منها.

تساؤلات الدراسة

تتبنى الدراسة التساؤلات التالية في سبيل التحقق من صحة هذه الفرضية وفي إطار محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات بشكل يخدم أهدافها، وهذه التساؤلات هي:

- هل ثمّ أساس تركيبي يمكننا من فهم ظاهرتي اللزوم والتعدي؟

- هل ثمّ سلمية محددة تنتظم فيها الأفعال اللازمة والمتعدية بدرجات تعديها المختلفة؟
- ما الخصائص التركيبية والدلالية التي يكتسبها الفعل حينما ينتقل بين نقاط تلك السلمية؟
- ما الوسائل والآليات التي تسمح للفعل بالتنقل بين مستويات التعدي واللزوم؟
- ما الأسس الدلالية والتركيبية لتلك الآليات؟
- هل تلك الآليات على درجة فاعلية واحدة في تصنيف الأفعال وترقيتها؟
- هل ثمّ أصداء لفرضية بناء الأفعال لدى المفسرين ومعربي آي القران الكريم؟
- ما العلاقة بين هذه الفرضية ودلالة الآيات القرآنية والمعاني المرادة بها؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. اقتراح إطار نظري تطبيقي يمكننا من ميز تراكيب الأفعال اللازمة والمتعدية.

٢. إبراز أهمية فرضية بناء الأفعال في فهم ظاهرتي التعدي واللزوم.

٣. الوقوف على صور التعدي واللزوم في المصنفات مادة الدراسة.

٤. وضع سلمية للتعدي واللزوم، وميز خصائص كل مستوى من مستوياتها.

٥. رصد آليات ترقية الفعل، وتصنيفها، وبيان سمات الأفعال المرقاة ضمن كل مستوى.

مادة الدراسة

وقد ركزت الدراسة جانبها التطبيقي على الفعل المتعدي إلى مفعولين وذلك في مصنفات إعراب القرآن وتفسيره؛ للتعرف على طرق فهم المفسرين والمعربين لنظام هذه الأفعال، ومدى التزامهم بما وصفناه بنظرية بناء الأفعال، ومدى فاعلية هذا الفهم في التدليل على صحة الفرضية التي تقوم عليها هذه النظرية، وخرجت الدراسة ببعض الأفكار والرؤى حول نظام تعدية هذه الأفعال.

منهج الدراسة

وتعتمد دراستنا الحالية على مقررات المنهج الوصفي الذي يعنى برصد الظواهر اللغوية وتحليلها وتفسيرها، وعليه قام الباحث باستقصاء ظاهرة التعدي واللزوم في كتب إعراب القرآن الكريم وتفاسيره لاستخراج صورها وفهم الكيفية التي يوظفها كل من المعربين والمفسرين في تفسير وتأويل البنى الفعلية المعلقة بنظام اللزوم والتعدي وعلاقة هذه الكيفية بفرضية البحث ومنطلقاته النظرية.

الدراسات السابقة

وإذ تعد قضية التعدي واللزوم من القضايا النحوية المهمة في التراث النحوي العربي لارتباطها بنظرية العامل من ناحية، وإذ تنطوي على كثير من الظواهر الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية الفاعلة في بناء جملها من ناحية أخرى، فقد وجدنا الكثير من الدراسات السابقة التي حاولت الكشف عن بعض أبعاد هذه القضية في التفكير النحوي العربي، غير أنك لا تجد إحدى هذه الدراسات تتبنى تلك الفرضية الي تنطلق منها دراستنا الحالية، أو يحاول التحقق من صحتها أو اختبارها على مستويي التنظير والتطبيق.

ومن الدراسات السابقة المهمة الي طالعتها دراسة موجزة قدمها الدكتور جورج سعد ١٩٧٩ بعنوان "معالجة سيبويه للتعدية" وهي دراسة حاولت استجلاء رؤية سيبويه لمفهوم التعدي والأسس التي اعتمدها في القول به، وفي طبيعة الأفعال المتعدية وأنواعها، والعلاقة بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول وفق تلك الرؤية[١].

ومن الدراسات التي حاولت استجلاء طرق معالجة النحاة العربية لقضية التعدي واللزوم قديما بالدرجة الأولى وحديثا بدرجة أقل دراسة الدكتور إبراهيم الشمسان الصادرة سنة ١٩٨٧ بعنوان "قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي" وتقع في فصلين؛ الأول بعنوان "المتعدي واللازم" ويبحث في مفهوم التعدي واللازم ومعايير الميز بينهما وتقسيم الفعل من حيث التعدي واللزوم، كما تبحث وسال التعدي، وأنماط الفعل المتعدي. ويستعرض الفصل الثاني "من قضايا التعدي واللزوم" بعض القضايا وهي: تعدية اللازم، وما يتعدى وما لا يتعدى، والمبني للمجهول، والتضمين، مع العناية برؤى النحاة العرب لهذه القضايا[٢].

ومن قبل هذا الكتاب نشر الدكتور الشمسان رسالته للدكتوراه سنة ١٩٨٦ في كتاب بالعنوان ذاته "الفعل في القرآن الكريم: تعديته ولزومه" وجاء الكتاب في ثلاثة أبواب، تناول أولها الفعل اللازم المطلق أبنيته ودلالاتها، كما تحدث عن تقييد الفعل اللازم بالحروف، وتناول الباب الثاني الأفعال المتعدية إلى مفعول والأفعال المتعدية إلى فعلين وتعرض لأبنيتها ودلالاتها، أما الباب الثالث "بين التعدي واللزوم" فهو خاص بالأفعال المتعدية التي تسلك سلوك اللازم، وظاهرتي تعدية اللازم، وإلزام المتعدي[٣].

وفي المضمار ذاته تجد دراسة الدكتور إبراهيم بن حمزة حسن الصبيحي "اللزوم والتعدي في النحو العربي" سنة ١٩٨٩ والتي تتكون من فصول أربعة خصصت لبيان الأفعال في العربية وما يعمل عملها (الفصل الأول)، والفعل اللازم علاماته وأنماطه وأبنيته ودلالاته (الفصل الثاني)، والفعل المتعدي علاماته وأنواعه وأنماط المتعدي إلى مفعول واحد، وأبنية الفعل المتعدي ودلالاتها وعلاقاتها (الفصل الثالث)، وخص الفصل الأخير ببحث المسائل المشتركة مما يتفق فيه الفعلان في الجملة، والأبنية المشتركة بينهما، ووسائل تعدية اللازم وإلزام المتعدي[٤].

وغير بعيد عن محاولة استجلاء رؤى النحاة العرب لقضية التعدي واللزوم دراسة الدكتور صلاح عبد العزيز علي السيد الصادرة سنة ١٩٩٠ بعنوان "بحث في فلسفة التعدي واللزوم في اللغة

---

١) Saad, G. N. ١٩٧٩: Sibawayhi's Treatment of Transitivity. al- Arabiyya ١٢ (١٩٧٩): ٨٣-٨٨.

٢) أبو أوس إبراهيم الشمسان: قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، جدة: دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع (الطبعة الأولى، ١٩٨٧).

٣) أبو أوس إبراهيم الشمسان: الفعل في القرآن الكريم: تعديته ولزومه، مطابع الطيار للأوفست (الطبعة الأولى، ١٩٨٦).

٤) إبراهيم بن حمزة حسن الصبيحي: اللزوم والتعدي في النحو العربي. رسالة ماجستير سنة ١٩٨٩، جامعة الملك عبد العزيز، كلية التربية- المدينة المنورة، إشراف.المتولي رمضان أحمد الدميري.

العربية" إذ تضمنت خمسة فصول تناولت على التوالي: الفعل اللازم، والفعل المتعدي، والأفعال الوسط بين التعدي واللزوم، والأفعال التي توصف بالتعدي واللزوم، وفي النهاية عمل المشتقات وما يلحقها وعلاقتها بأفعالها المشتقة منها[٥].

ومنها كذلك دراسة جمال الدين كلوغلي ١٩٩٢ حول "مفهومي التعدي واللزوم: تأملات نظرية حول مسألة خلافية بين نحاة البصرة والكوفة" التي مازت بين مفهوم التعدي لدى كل من البصريين والكوفيين وفق معطى دلالي جعلته الدراسة فاعلا في دفع الكوفيين إلى تصنيف بعض الأفعال أفعالا لازمة حتى وإن كانت بنيها تتطلب مفعولا به؛ ذلك أن فئة هذه الأفعال التي ناقشتها الدراسة تشير على المستوى الدلالي إلى عمليات داخلية لا تتجاوز الفاعل[٦].

وفي سنة ١٩٩٨ قدم الدكتور علي الجرد دراسة بعنوان "دراسة وصفية تحليلية للتعدي واللزوم في اللغة العربية – مع العناية بالأفعال التي تتعدى إلى مفعولين وإلى ثلاثة مفاعيل"[٧]، ركزت وفق طبيعة نوعي الأفعال موضوع الدراسة على الجانب الدلالي للفعل في اللغة العربية الفصحى واللغة العربية المعاصرة، فناقش الفصل الأول التعدية وأنواع المفاعيل، وبحث الثاني وسائل التعدية لا سيما التضمين، وناقش الثالث طرق جعل الفعل المتعدي لازما، وبين الرابع الفرق بين الأفعال التامة والأفعال الناقصة، واستعرض الفصلان الأخيران - الخامس والسادس على التوالي - الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، والأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل.

والحقيقة أن الدراسات التي تناولت قضية التعدي واللزوم دراسات كثيرة ومتنوعة يصعب حصرها أو حصر لغاتها، لكني أود أن أختم هذا العرض للدراسات السابقة بدراسة الدكتور حسن حمائز "التعدي واللزوم بين الوصف والتفسير"[٨] كي أؤكد - من خلال ما تؤكده هذه الدراسة - على أن ظاهرة التعدي واللزوم من الظواهر الثرية التي يمكن أن تخضع لتصورات وتحليلات لسانية مختلفة نموذجا وزمنا؛ حيث قدمت الدراسة بصورة موجزة عدة من هذه النماذج مختلفة المنطلقات والنتائج وإن كانت بينها مجموعة من التقاطعات التي لا تحد من جديتها.

خطة الدراسة ومحاورها

من أجل ذلك كله كانت هذه الدراسة وقد جعلتها في مقدمة وفصلين، يعالج الفصل الأول "نظام بناء الأفعال وخاصيتا اللزوم والتعدي" من خلال عدة مباحث يتناول أولها نظام بناء الأفعال إذ يبين الأركان الرئيسة التي تتضمنها صيغة الفعل في اللغة العربية، وهندسة بناء الأفعال حيث تختزل في الصيغ المعجمية لأي فعل أمارات وعلامات بنائه، فيصبح لدينا ذلك التصور حول البنية المجردة أو

---

٥) صلاح عبد العزيز علي السيد: بحث في فلسفة التعدي واللزوم في اللغة العربية. طلخا: مطبعة ومكتبة الرضا (الطبعة الأولى، ١٩٩٠).

٦) نشرت هذه الدراسة ثلاث مرات؛ مرتان باللغة العربية، والثالثة بالفرنسية، وبيانها كالتالي: ١- ١٩٩٢ بعنوان "في مفهومي التعدي واللزوم – تأملات نظرية حول مسألة خلافية بن النحويين البصريين والكوفيين" بمجلة التواصل اللساني، مج٤، ع٢ (١٩٩٢)، ص.٤١- ٥٢. ٢– ١٩٩٧ بالعنوان السابق بمجلة اللسانيات، مج٧، ع١(١٩٩٧)، ص.٣٧- ٥٤. ٣- ٢٠١٧ بالفرنسية بعنوان " Sur les notions de transitivité (taʿaddī) et d'intransitivité (luzūm). Considérations théoriques à propos d'une question controversée entre les grammairiens de BaṢra et de Kūfa"، نشرت بمجلة Bulletin d'Études Orientales LXV (٢٠١٧) ١٣-٢٦.

٧) Ali A. S. El- Grad ١٩٩٨: A Descriptive and Analytical Study of Transitivity and Intransitivity in Arabic with particular reference to Doubly and Trebly Transitive Verbs. Ph.D. Theses, University of Manchester.

٨) حسن حمائز ٢٠٠١: التعدي واللزوم بين الوصف والتفسير، ضمن أعمال ندوة في الثقافة والأدب، أكادير: كلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة ابن زهر) ص.١٥- ٢٣.

الذهنية لهذا البناء، وحول البنية المتحققة لغويا التي تدل عليها هيئات هذا النظام وأنماطه. ويعرج المبحث الثاني على مستلزمات الأفعال مما يعد ركنا أساسيا من أركان بنيتها ومما تتحق فيه الفضلية، كما يبين العلاقة بينهما استكمالا لبيان طبيعة ذلك النظام. أما المبحث الثالث فيستعرض ارتباط بناء الفعل بالزمان، وبالمكان، وبالمفعول به، وبحروف الجر؛ ليرسم صورة للأفعال اللازمة والمتعدية في علاقتها ببقية مكونات جملها، وللعلاقة بين الفعل اللازم والفعل المتعدي، وليقدم صورة موجزة عن كيفية تحول الأفعال من اللزوم إلى التعدي. ويتبين المبحث الرابع سبل ترقية الأفعال ضمن سلمية التعدي والآليات التي ينتقل بها الفعل بين مستويات تلك السلمية.

وأخيرا أرجو من الله تعالى أن أكون قد وفقت في بيان نظام بناء الأفعال في اللغة العربية، وفي الكشف عن علاقته بمفهوم اللزوم والتعدي، وفي إماطة اللثام عن صور هذا النظام في لغة القرآن الكريم، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الفصل الأول

نظام بناء الأفعال وخاصيتا التعدي واللزوم

المبحث الأول: نظام بناء الأفعال

أحاول في هذا المبحث أن أبين الأركان الرئيسة التي تتضمنها صيغة الفعل في اللغة العربية، وألمح من خلال هذا إلى هندسة بناء الأفعال إذ تختزل الصيغ المعجمية لأي فعل أمارات وعلامات بنائه، فيصبح لدينا ذلك التصور حول البنية المجردة أو الذهنية لهذا البناء، وحول البنية المتحققة لغويا التي تدل عليها هيئات الجمل وأنماطها، ووفق هاتين البنيتين يتم التفريق بين الفعل اللازم والفعل المتعدي.

يعرف الفعل بأنه الحدث المرتبط بالزمن، والحدث هو كل ما يحدث في هذا الكون، ومن المنطقي أنه لا بد لكل حدث من محدث، وأنه لا يمكن لأي حدث أن يحدث خارج إطار الزمان والمكان، وعليه تتشكل لدينا أربعة أركان رئيسة للفعل هي: "الحدث"، و"المحدث" ويسمى "الفاعل"، و"الزمان"، و"المكان".

هذه الأركان الأربعة تتشكل في بنية الفعل، وهي في ذهن الجماعة اللغوية، سواء أذكرت جميعا أم ذكر بعضها دون البعض الآخر، ولا يقوم "فعل" بغير هذه الأركان، ونستطيع أن نسميها بناء على هذا ببنية الفعل البسيط؛ أي أن يكون الفعل في أبسط صوره وتشكيلاته، فعندما يقول المتكلم: "جاء" أو "وقف"، فإنه يتشكل في ذهنه وذهن السامع وفق قالب هذا الفعل وبنيته هذه الأركان الأساسية، ومكملات للمعنى جميعها وتحضر في ذهنيهما جميع مكملات معنى هذه البنى، وهي أن هناك "حدثا" وهو المجيء، و"محدثا" له أو قائما به، و"زمانا"، و"مكانا" لهذا المجيء؛ فهذه الأركان ترتسم في ذهن المتكلم والسامع بمجرد النطق بالفعلين: "جاء" أو "وقف"، أو أي فعل غيرهما.

ولقد تنبه النحاة العرب إلى خواص الأفعال والعناصر التي تتشكل منها الصيغة المجردة لبناء تلك الأفعال، فعلى سبيل المثال يقول سيبويه عن علاقة مقولة الحدث بصيغة الفعل: "لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث، ألا ترى أن قولك: "قد ذهب" بمنزلة قولك: "قد كان منه ذهاب"[٩]، وعن علاقتها بالزمان

[٩] سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر ت. ١٨٠ه: الكتاب، تحقيق د. عبد السلام هارون، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، د. ت.، ج١، ص.٣٤.

يقول: "فإذا قال: "ذهب" فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال سيذهب فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه، كما أن فيه استدلالا على وقوع الحدث"(١٠)، وعن علاقتها بالمكان يقول:"لأنه إذا قال:" "ذهب" أو "قعد"، فقد علم أن للحدث مكانا وإن لم يذكره كما علم أنه قد كان ذهاب"(١١).

ولكن تلك الأركان ستبقى في إطار القالب اللغوي المتصور في ذهن السامع والمتكلم مجردة دون تعيين حتى تنتقل بعد ذلك إلى مرحلة متقدمة؛ وهي "التعيين"، فغالبا ما يحتاج السامع والمتكلم بعد النطق بالفعل إلى إيضاح وتبيين الركن الثاني، وهو المحدث أو المسند إليه ذلك الفعل؛ فإذا قال: "جاء محمد" أو "وقف محمد" يتعين الفاعل أو المحدث بعد أن كان حاضرا في الذهن فقط، وبالتالي تكون الجملة "جاء محمد" أو "وقف محمد" تامة الأركان من حيث الحدث، والمحدث، والزمن، والمكان.

أما بالنسبة إلى "مكان الحدث" بصفته ركنا رئيسا فلم تعامله اللغة العربية كما تعامل الزمن فيما يخص الفعل؛ ذلك أن نظام هذه اللغة يستغنى عن ذكره ظاهرا مع الحدث اعتمادا على التلازم المفترض بينهما، إذ لا يتصور - كما رأينا في كلام سيبويه السابق - حدث بلا مكان، ولكن في نظام اللغة لم يجعل إظهار المكان شرطا، لكنه يبقى لازما للتركيب ومتصورا في الذهن، وقد يحتاج إظهاره إلى أداة إضافية على التركيب بخلاف "الزمن" الذي يظهر مع التركيب، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن الزمن يمكن حصره وتحديده، إذ ينحصر في ثلاثة أزمنة؛ ماض، وحاضر، ومستقبل. أما الأمكنة فلا حد لها ولا يمكن حصرها.

وهناك تفسير آخر قدمه سيبويه إذ يقول: "وليست الأماكن بمصادر أخذ منها الأمثلة، والأماكن إلى الأناسي ونحوهم أقرب ... ويكون منها خِلَق لا تكون لكل مكان ولا فيه ... والدهر ليس كذلك، والأماكن لها جثة"(١٢).

وتعد هذه الأركان الأربعة المكونات الأساسية للفعل البسيط في مستواه الأول، إذا صح هذا التقسيم، وهو الفعل "اللازم" أو "القاصر"، وهو أن يقع الحدث من المحدث فقط في إطار زمان محدد، ومكان متصور في الذهن.

تقوم فكرة بناء الفعل على افتراض مؤداه أن الفعل من خلال بنيته، وفي أصل تصميمه وصياغته، يستلزم أركانا ومكملات، منها ما هو ظاهر، ومنها ما هو مضمن فيه، وأن هذه الأركان لازمة لهذا الفعل في أصل هندسته وبنيته، ومن خلال هذا التعريف بهذه النظرية أي نظرية بناء الأفعال نستطيع وضع بعض المحددات التي تؤطرها وتوضح معالمها، ومنها:

١] أن كل فعل بحسب بنائه التكويني أو تكوينه البنيوي أو بحكم الوضع يتطلب مستلزمات أو مكونات ومكملات، منها ما حدده النحاة ونصوا عليه، ومنها ما يؤخذ من كلامهم، وهي:

١. الحدث والزمن، وقد ذكرهما النحاة الاوائل وجعلوهما مما يعرف به الفعل، وعلامة فارقة بينه وبين الاسم.

---

١٠) سيبويه: الكتاب، ج١، ص.٣٥.

١١) سيبويه: السابق نفسه.

١٢) سيبويه: الكتاب، ج١، ص.٣٦، ٣٧. وبمثله قال ابن السراج ت. ٣١٦ه حيث يذكر في الأصول الافتراض التالي: "فإن قال قائل: فلابد لهذه الأفعال من أن تلاقي المكان وأن تكون فيه. قيل: هذا لا بد منه لكل فعل، والمتعدي وغير المتعدي في هذا سواء، وإنما علمنا محيط بأن ذلك كذلك، لأن الفعل يصنع ليدل على المكان كما صيغ ليدل على المصدر والزمان". انظر ابن السراج، أبا بكر محمد بن السري بن سهل ت. ٣١٦ه: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ج١، ص.٢٠٣.

٢. الفاعل، إذ قالوا بضرورة أن يكون لكل فعل فاعل.
٣. المفاعيل، وبناء على وجودها في الجملة أو عدمه يتم تقسيم الأفعال إلى: لازمة، ومتعدية، ويقسم المتعدي منها إلى: متعد لمفعول واحد، ومتعد لاثنين، ومتعد لثلاثة، ولم يجد النحاة في اللغة ما يزيد على ثلاثة مفاعيل.

٢] أن بناء الفعل بأركانه ومكملاته من الأمور التي يتم اختزانها في ذهن الجماعة اللغوية بتصميم وترتيب ثابت لا يختلف، ويمثل هذا الترتيب عنصرا أساسيا في الصورة القياسية لهذا الفعل أو ذاك.

٣] ينتظم الفعل مع أركانه ومكوناته تركيبا نمطيا معياريا أو صورة معيارية يمكن لنا أن نسميها الشكل الأساس أو الصيغة القياسية للتركيب، ويترتب على هذه الصيغة المعنى الأساسي للجملة أو التركيب؛ إذ تمثل قاعدة يحتكم إليها في جميع الصور المتفرعة عنها.

٤] لأسباب مختلفة مقصودة أو غير مقصودة يقوم المتكلم بتغيير الصورة الأساسية للفعل وأركانه ومكملاته من خلال التقديم والتأخير أو الحذف بحيث تتفرع عن الصورة الأساسية تراكيب مختلفة.

٥] عند تغيير الصورة الأساسية للجملة أو التركيب اللغوي تبقي الصورة الأساسية معيارا أساسيا في تحديد المعني والإعراب، فلكي يحدد الإعراب الصحيح علينا أن نعيد تشكيل التركيب وفق تلك الصورة، فإذا قلت: "ذهب إلى السوق"، أو قلت: "ذهب إلى السوق محمد"، فإن المرجع الرئيس للمنطوقين هو: "ذهب محمد إلى السوق".

٦] من مستلزمات الفعل ما هو ظاهر، ومنها ما هو مضمن؛ فالظاهرة هي: الحدث، والفاعل، والزمن، ومن المضمنة "المكان"؛ أي مكان الحدث.

٧] يقوم "المعرب" المتصدي للإعراب بوصف الصورة القياسية للتركيب، ووصف الفعل ولوازمه، ووصف ما هو ظاهر، وتقدير ما هو محذوف.

٨] هناك دور تبادلي بين المفسر والمعرب تجسده مقولة "الإعراب فرع المعنى"؛ فلكي يحدد المعرب الإعراب الصحيح عليه تحديد المعنى المراد بدقة، وكذلك على المفسر تحديد الإعراب الصحيح حتى يتضح المعنى المراد.

المبحث الثاني: مستلزمات الفعل

بعد الحديث عن بناء الأفعال وصيغها المعجمية المجردة وعلاقتها بما يتحقق من عناصر هذه الصيغة في الكلام، يعرض هذا المبحث لمستلزمات الأفعال مما يعد ركنا ومما يكون فضلة ويبين العلاقة بين العمد أو الأركان والمكملات أو الفضلات مما يكون به بناء الجملة في العربية.

تنقسم مستلزمات الأفعال إلى ما يلي:

١] الأركان: وهي التي تتشكل مع الفعل ضمن بنية تركيبية ذات أنماط محددة، وهي أركان أساسية؛ لأن بها وعليها يقوم بناء الفعل؛ فإذا سقطت سقط الفعل ولم يكن له وجود، وتسمى بالعمد، وهذه الأركان تعد أساسا في بناء الفعل سواء أظهرها المتكلم في كلامه، أو لم يظهرها، فلأسباب مختلفة مقصودة أوغير مقصودة لا يظهر المتكلم أحد هذه الأركان، ويستخدم لهذه الحالة مصطلح "الحذف"؛ فنقول: حذف المتكلم هذا الركن، ولا يقصد بالحذف هنا أن المتكلم أسقط هذا الركن من بناء الفعل، وإنما لم يظهره في الكلام، وإلا فإنه باق في ذهن المتكلم يستعيده المتلقى ويعيد وضعه في مكانه من الصورة الأساسية للجملة؛ لذا يعد الحذف هنا حذفا لفظيا لا معنويا.

٢] الفضلة: وهي مكملات المعنى الذي يريده المتكلم، وتمثل هذه المكملات في أغلب الحالات مقصد المتكلم؛ ومن ثم يصبح إظهارها واجبا. أما حذفها فإنه يفوت الغرض منها، فإن لم يظهرها المتكلم لإي سبب فستبقى مختزنة في ذهنه وفي ذهن المخاطب يظهر منها فقط ما تدعو الحاجة إلى إظهاره، مثال: "جاء محمد"، حيث يكتفي هذا الفعل بالفاعل وهو "محمد"، فتكون لدينا جملة، وهذا الفاعل عمدة من عمد تركيب الجملة أو ركانا أساسيا من أركانها، لكن هذه الجملة قد تتفرع عنها جملة تحضر في ذهن المتلقي دون أن يلفظ بها المتكلم، من المفترض أنها تتضمن المكملات المختزنة في ذهنه، وهي على سبيل المثال: "جاء محمد من السوق ظهرا راكبا على فرسه".

فمن هذه المكملات يذكر المتكلم ما يستدعيه المقام وتتطلبه حاجة المخاطب التي يتصور معها "الإفادة"[١٣]، وإلا فإن جميعها يستدعيه المخاطب ويكون في ذهنه حاضرا عند النطق بالجملة، فعندما يقول المتكلم : جاء محمد، فإنه فيظهر المجيء والفاعل، وتبقى بقية المكملات من المكان أو الزمان أو الحالة أو البداية أو النهاية أو الكيفية والحال حاضره في ذهنه، وقد تكون هذه المكملات معلومة لدى المخاطب؛ فلا يحتاج من المتكلم أن يذكرها، وقد تكون مجهولة، ولكنها ليست ذات أهمية بالنسبة إلى المخاطب، وقد تكون مجهولة ويحتاج المخاطب من المتكلم أن يذكرها فحينها يسأل المتكلم عنها، مثل:

- جاء محمد ظهرا.
- جاء محمد راكبا.
- جاء محمد مجيئا غريبا.

ويمكن أن نمثل لذلك أيضا بالمفعول الثاني حيث يكون ركنا من الأركان الأساسية في الأفعال المتعدية لاثنين؛ ويلزم عن ذلك ألا يكون ثم مفعول ثان دون أن يكون هناك مفعول أول، وهو ما يمكن أن يستدل عليه من قول سيبويه: "فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول"[١٤]. وقد تكون شبه الجملة ركنا ومتطلبا أساسا لبعض الأفعال التي تتطلب بنيتها

---

[١٣]) وفي مثل هذا قال ابن السراج: "وكل اسم تذكره ليزيد في الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثا عنه فهو منصوب، ونصبه لأن الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه". انظر: الأصول، ج١، ص.٥٤.

[١٤]) سيبويه: الكتاب، ج١، ص.٣٧.

حرف جر حتى تكون متعدية، هذا يعنى أن حرف الجر وصلته ركن أساس للفعل، أي أنه كما أن المفعول الأول أو الثاني ركن أساس للفعل، فإن حروف الجر وصلتها كذلك ركن أساس في الأفعال التي تتطلبها.

وعليه فإذا تمت أركان الجملة، فإن ما يأتي بعدها هو فضلة (مكملات)، وقد تكون الفضلة ضرورية في الجملة بحيث يحتاج المتكلم إلى ذكرها مثل الحال المؤسسة، وقد لا تكون ضرورية يستغنى عن ذكرها كما ذكرنا سابقا، وبالتالي لا تكون هناك مكملات أو فضلات دون الأركان، فقد يقصر المتكلم جملته على الأركان وتنحي المكملات، وأما العكس فلا يكون.

المبحث الثالث: ارتباطات الفعل بمستلزماته

نستعرض في هذا المبحث ارتباط بناء الفعل بالزمان، وبالمكان، وبالمفعول به، وبحروف الجر؛ ليرسم هذا المبحث صورة للأفعال اللازمة والمتعدية في علاقتها ببقية مكونات جملها، وللعلاقة بين الفعل اللازم والفعل المتعدي، وليقدم صورة موجزة عن كيفية تحول الأفعال من اللزوم إلى التعدي.

أولًا: ارتباط الفعل بالزمن في بناء الفعل

ربط النحاة بين الفعل والزمن ربطاً وجوديا من خلال تعريف الفعل بأنه الدال على الحدث المرتبط بالزمن[١٥]، ويعد الزمن علامة فارقة بينه وبين الاسم، فالزمن مصنوع مع الفعل ومكون من مكونات معناه أو ملازم له بحكم الوضع أو البنية؛ فلا فعل بلا زمن، ولما كان الزمن محدد في ثلاثة أزمنة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، وكان الماضي ممتدا إلى ما لا نهاية له، والمستقبل محددا إلى ما لا نهاية له، وكانت حاجة المتكلم والمخاطب إلى تحديد دائرة أضيق وأكثر تحديدا لجأت الجماعة اللغوية إلى وضع مكملات خارج التركيب الأساسي لتحديد الزمن بصورة أكثر دقة، فإذا قلت: "جاء محمد"، عرف منها أن وقت مجيئه كان في الماضي، ولكن هذا الماضي ممتد إلى ما لا نهاية، فإذا أريد التعيين جيء بألفاظ أكثر تحديدا منه مثل: أمس، وغدا، وليلا، وهذا مما يسمى بالظروف الزمانية.

ثانيًا: ارتباط الفعل بالمكان في بناء الفعل

وكذلك الأمر بالنسبة إلى المكان، فإنه متصور مع الفعل تصورا عقليا[١٦]؛ إذ لا يمكن للحدث أن يقع خارج المكان، فإذا احتاج المتكلم أو السامع إلى إظهاره جاء بأدوات وألفاظ خارج التركيب، مثل: قبل، وبعد، وعلى، وهو ما نسميه بالظروف المكانية، أو أسماء المكان، وذلك في الأفعال التى تتعدى بحكم بنيتها التركيبية إلى الأمكنة. فركنا الزمان والمكان مركبان في الفعل ضمن بنيته كما الأمر مع الحدث والمحدث.

ثالثًا: ارتباط الفعل بالمفاعيل في بناء الفعل

---

[١٥] يعرف الرماني الفعل بأنه "كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الإفادة". انظر: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله ت. ٣٨٤ه: الحدود في النحو، تحقيق بتول قاسم ناصر، مجلة المورد مج٢٣ ع١ (١٩٩٥)، ص.٣٧، وعرفه الجبراني بقوله: "الفعل ما دل على حدث وزمان محصل، وقيل: ما أسند إلى شيء، ولم يسند إليه شيء". انظر: الجبراني، أحمد بن هبة الله بن سعيد ت. ٦٢٨ه: كتاب في تحديد المصطلحات النحوية لأحمد بن هبة الله الجبراني، تحقيق جيرار تروبو، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٧٠، ج٤ (١٩٩٥) ص. ٦٢٧- ٦٢٨.

[١٦] يذكر ابن السراج في الأصول فيما يتعلق بعلاقة صيغة الفعل بمقولة المكان ما يلي حيث قال: "فإن قال قائل: فلابد لهذه الأفعال من أن تلاقي المكان وأن تكون فيه. قيل: هذا لا بد منه لكل فعل، والمتعدي وغير المتعدي في هذا سواء، وإنما علمنا محيط بأن ذلك كذلك، لأن الفعل يصنع ليدل على المكان كما صيغ ليدل على المصدر والزمان". انظر ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ج١، ص.٢٠٣.

إن احتياج الفعل إلى المفاعيل نابع من طبيعة بنيته وأصل تركيبه، إذ لا يكون الفعل لازماً، ومتعديا لواحد واثنين وثلاثة وهو على بنية واحدة وفي الوقت نفسه، ولا يكون كذلك بالصيغة الصرفية نفسها، فلكل بناء صيغته وآليته التي يعمل وفقا لها بحيث لا يحدث اللبس بين البنى لا سيما عند فقد القرائن الفارقة حال التشابه بين الأفعال؛ فمثلا هناك فعل دال على حدث بين طرفين، وفعل يقوم به الفاعل فقط، وفعل يقتضي وقوع حدث على طرف ثالث، وهكذا نستطيع أن نقسم الفعل من حيث ارتباطه بالمفاعيل إلى الأقسام أو المستويات التالية:

١] القسم أو المستوى الأول: وفيه يقع الحدث من المحدث، أو أن يقوم المحدث بالحدث، ويعرف عندهم، ولا يحتاج إلى طرف ثالث، وهذا هو الفعل اللازم؛ وعليه فإن ركني الزمان والمكان ثابتان في بنية الفعل، ويبقى الحدث والمحدث الطرفان المتغيران، فالفعل في مستواه الأول يقتصر على هذين الطرفين، مثل: قام، ووقف. وقد قام النحاة بتحديد أفعال هذا المستوى والأشكال التي يأتي عليها، وهو أسبق الأقسام لبساطته.

٢] القسم أو المستوى الثاني: وهو الذي يعتمد على ثلاثة أطراف بالإضافة إلى ركني الزمان والمكان، وهو المسمى بالمتعدي؛ أي الذي لا يقتصر على الحدث والمحدث، بل يحتاج إلى طرف ثالث، فتصبح العلاقة بين ثلاثة أطراف هي: الحدث، والمحدث، وثالث يقع عليه الحدث.

وتقوم فكرة الفعل في هذا المستوى على أن المحدث يوقع حدثا على الطرف الثالث الذي يسمى بالمفعول به مثل: الفعل "ضرب"؛ فالضرب يقع من ضارب على مضروب، بالإضافة إلى زمان ومكان، فهذه الأطراف الثلاثة محددة في القالب التركيبي لهذا الفعل، فإذا ذكرت كاملة استوفى التركيب لوازمه، وإذا لم تذكر فلا يعني هذا أن التركيب مقتصر على ما ذكر فيه، فإذا قلت: "ضرب محمد" وسكت، فلن يعني هذا أن الفعل اكتفى بالضارب، بل إن المضروب موجود في الذهن متصور به، وهو الطرف الثالث، لأنه أساس في تشكيل قالب أفعال هذا المستوى.

٣] القسم أو المستوى الثالث: ويكون بزيادة طرف رابع، فيكون لدينا حدث، ومحدث، وطرفان آخران، قد تكون بينهما علاقة، وقد لا تكون بينهما علاقة، وهذا موضوع بحثنا.

٤] القسم أو المستوى الرابع: ويكون بزيادة طرف خامس، وهذا الفعل قد تتشكل فيه الأركان الخمسة تشكلا أصيلا، ومن المحتمل أنه قد يُرقَّى من مستوى أقل حتى يتوصل إلى الطرف الخامس.

وجدير بالإشارة إليه هنا أن تلكم المستويات السابقة ليست ذات حواجز جامدة تفصل بين أفعالها؛ إذ إن طبيعة الأفعال في اللغة العربية - بما تتمتع به من مرونة تركيبية تتجاوب مع مقاصد المتكلمين- تسمح لها بالتنقل عبر هذه المستويات، ومن ثم فقد يتحول الفعل اللازم إلى فعل متعد، ويصير المتعدي إلى مفعول واحد متعديا إلى اثنين وهكذا، وذلك كله وفق خصائص وشروط معينة اجتهد النحاة العرب في بيانها تجعل ذلك التحول جائزا ومستقيما.

فنجد أبا علي الفارسي في التعليقة يقول: "فالأفعال غير المتعدية إذا نُقلت بالهمزة تعدت إلى مفعول واحد، فـ"ضَرَب" وما أشبهه في باب التعجب غير متعدٍّ؛ فإذا نُقل بالهمزة تعدى إلى مفعول واحد، فإذا تعدى إلى مفعول واحد وأُريد تعديته إلى مفعول ثان، عُدِّيَ بحرف الخفض، كما أن الذي لا يتعدى إلى مفعول واحد إذا أريد تعديته، عدي بحرف خفض، فنقول على هذا إذا أردت تعديته إلى مفعول ثان "ما أضْرَبَ زيدًا لِعَمرو" ولا يجوز: "ما أضرب زيدًا عَمْرًا" لما ذكرنا، كما لا يجوز

"أكْرَمْتُ زيدًا عَمْرًا" ليساوي "ضَرَبَ" في هذا الباب "كَرُمَ" وكذلك سائر الأفعال المتعدية إلى مفعولٍ، تساوى في نقلك إيّاها بالهمزة ما لا يتعدى إلى مفعول"[١٧].

وفي حديث الفارسي هذا تأكيد على حركية الأفعال بين تلك المستويات متى تحققت الشروط وتأكدت من بعد ذلك صحة التراكيب الناجمة عن انتقال الأفعال من مستوى إلى آخر من بين هذه المستويات.

وهنا لا بد من التعريج على أقسام الفعل من حيث التعدي واللزوم كما نظمها النحاة، ويمكن لنا تمثيلها بصورة مختصرة[١٨] في النقاط التالية:

١- الأفعال تنقسم من حيث التعدي واللزوم إلى قسمين: لازم أو قاصر، ومتعد.

وينقسم المتعدي إلى ثلاثة أقسام: متعد لواحد بنفسه، ومتعد إلى اثنين، وهذه ثلاثة أقسام:

- ما أصله المبتدأ والخبر، وهي أفعال ظن وأخواتها.
- ما ليس أصله المبتدأ والخبر، وتتفرع هذه الأفعال إلى قسمين:
  - قسم مقيس؛ أي أنها تنصب مفعولين دائما بحسب تكوينها،
  - وقسم غير مقيس، وهي الأفعال التي تنصب مفعولين بواسطة، وذلك من خلال عملية ترقية إذ تكون في الأصل إما فعلا لازما، أو فعلا متعديا لمفعول واحد، وذلك من خلال واحدة من آليات الترقية التي سنتحدث عنها فيما يأتي.

وهناك من النحاة من يجعل الفعل المتعدي على قسمين، ويقف في هذه القسمة على طبيعة التعدية، فهناك ما يتعدى بنفسه أو يستعان على تعديته بآلية النقل بالهمزة، وهذا ما نراه لدى ابن القواس إذ يقول عما يتعدى إلى مفعولين بنفسه وأحدهما غير الآخر: "وهو ضربان: أحدهما: ما يتعدّى بنفسه مطلَقًا، نحو: "كسوت زيدًا حُلَّةً". والثّاني: ما كان متعدّيًا إلى مفعول، فَعُدِّي بالنّقل إلى آخَرَ، نحو: "أعطيتُ زيدًا درهمًا"؛ لأنّ أصله "عطوت الدرهم" أي: تناولته، ثمّ يُعدّى إلى الآخر بالهمزة[١٩].

وهناك ما يتعدى بنفسه وبحرف الجر، مثل: أمرتك الخير؛ أي: بالخير، وفي مثل الشاعر:

أمرتك الخير فافعل ما أمرتك به * فقد تركتك ذا مال وذا نشب.

---

[١٧] أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت. ٣٧٧ه: التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ج١، ص.١١١. وقد قال أيضا: "الأفعال التي لا تتعدى إلى مفعول إذا نقلت بالهمزة تعدت إلى مفعول، والمتعدية إلى مفعول إذا نقلت بها تعدت إلى اثنين". انظر: السابق، ج١، ص.١١٠.

[١٨] في كتابه قضايا التعدي واللزوم ناقش الدكتور الشمسان بصورة مفصلة تقسيمات الأفعال لدى جمع من النحاة من المشرق والمغرب شمل سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وابن معطي، وابن عصفور، وابن هشام، وبين ما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه من هذه الأقسام. انظر لمزيد من التفصيل: أبا أوس إبراهيم الشمسان: قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، جدة: دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع (الطبعة الأولى، ١٩٨٧) ص.٢٩-٤٧.

[١٩] انظر ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة بن زيد ت. ٦٩٤ه: شرح ألفية ابن معط، تحقيق علي موسى الشوملي، القاهرة: مكتبة الخانجي (الطبعة الأولى ١٩٨٥)، ج١، ص.٥٠٢.

والشّاهد فيه: (أمرتك الخير)، و (أمرتك به)، فإنّ الفعل في العبارة الأولى تعدّى إلى المفعولين بنفسه؛ وفي العبارة الثّانية تعدّى إلى الأول منهما بنفسه، وهو النّائب عن الفاعل، وإلى الثّاني بحرف الجرّ[٢٠].

وعلق سيبويه على هذا البيت بقوله: "وإنا فُصِل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترت فلانا من الرجال، وسميته بفلان، كما تقول: عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها، واستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل، ومثل ذلك قول المتلمس:

آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله في القرية السوس،

يريد: على حب العراق"[٢١].

والّذي يفهم من كلام سيبويه أن أمثال هذا الفعل تتعدّى إلى ثاني مفعوليها بحرف الجرّ؛ ثمّ قد يحذف حرف الجر؛ فيصل الفعل إلى المفعول الثّاني بنفسه؛ ويدلّ ذلك على أنّ النّصب هنا على نزع الخافض، وأنّه يقتصر فيها على المسموع.

أما الأفعال التي تنصب مفعولين قياسا مطردا، فهي نوعان:

الأول: الأفعال الثلاثية المجردة، وهي غالباً ما تنصب مفعولين بحكم البنية أو بالتضمين، فإذا قلت: ضرب محمد المثل جدلا، يمكن أن تعرب "جدلا" مفعولا به بالتضمين، وقد تعرب مفعولا لأجله على معنى "من أجل الجدل"، كما في قوله تعالى: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾[٢٢]، وهنا يمكن لنا أن نتسائل عن علاقة الفعل بالجدل، هل هي مثل علاقة المبتدأ والخبر؟ أم هي علاقة أخرى؟ وما علاقة الفعل "ضرب" بـ"المثل"؟ وما العلاقة التي ينشئها الفعل "ضرب" بين "المثل" و"الجدل"؟ ومن خلال كل هذا التحليل سيتضح لنا هل الفعل بحاجة إلى مفعول ثان أم إلى مفعول لأجله.

ثانيا: الأفعال المزيدة بالهمزة أو التضعيف، وهي تنصب مفعولين بالترقية أو التضمين، وقد تذكر المفاعيل في الجملة؛ فيكون الفعل قد استوفى مفاعيله، ويعرب ما زاد بناء على حاجة معنى الجملة إليه، ويكون فضلة كالحال، والتمييز، والمفعول لأجله، وقد لا تذكرتلك المفاعيل؛ فيذهب بعض المعربين إلى قصر الفعل على ما توافر في الجملة، ولا يقدر محذوفا، وبعضهم يقدر المحذوف، ومن أمثلة ذلك ما ذكره المعربون بشأن تعدي الفعل "ألفى" في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ فقد ذكر العكبري أن "ألفينا" بمعنى "وجدنا" المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تكون متعدية إلى مفعولين، مثل: "وجدت"، وهي ها هنا تحتمل الأمرين؛ والمفعول الأول "آباءنا"، و"عليه" إما حال أو مفعول ثان"[٢٣].

فالعكبري لم يحسم الأمر في المفعول الثاني وهو هنا يجعل "ألفينا" تحمتل الأمرين: التعدية إلى مفعول واحد، فيكون المعمول الثاني حالا، أو التعدية إلى اثنين، ويكون المعمول الثاني مفعولاً ثانياً،

---

٢٠) انظر ابن القواس: شرح ألفية ابن معط، ج١، ص.٥٠١، ونسب البيت (وهو من البسيط) إلى عمرو بن معدي كرب الزبيدي، وذكر هذه النسبة سيبويه في كتابه: الكتاب، ج١، ص.٣٧.

٢١) سيبويه: الكتاب ج١، ص.٣٨.

٢٢) الآية من سورة الزخرف: ٥٨.

٢٣) أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت.٦١٦ه: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٧٦، ص. ١٣٩، والآية من سورة البقرة: ١٧٠.

وحملها على "وجد" يجعلها من الأفعال التى تنصب مفعولين أصلها المبتدأ والخبر، وعليه فلا بد لها من المفعول الثاني ظاهرا أو مقدرا.

واختلف المعربون في ذلك وبخاصة عند مجيء شبه جملة ظرفا أو جار ومجرور؛ فمنهم من جعل شبه الجملة الظرف كما في قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾[٢٤]، أو الجار والمجرور كما في الآية السابقة ﴿أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ هي المفعول الثاني، فقد قيل: ""أَلْفَيْنا" فعل وفاعل والجملة لا محل لها؛ لأنها صلة الموصول، "عَلَيْهِ" جار ومجرور في موضع نصب مفعول "ألفينا" الثاني، "آباءَنا" مفعول "ألفينا" الأول. ومعنى "ألفينا" وجدنا"[٢٥]. ومنهم من عكس فجعله شبه الجملة هو المفعول الأول فورد في إعراب الآية ما يلي: "أَلْفَيْنا" فعل ماض مبني على السكون و"نا" فاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها. "عَلَيْهِ" جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما، وقيل: هما في محل نصب مفعول به أول، "آباءَنا" مفعول به ثان"[٢٦].

رابعًا: ارتباط الفعل بحروف الجر في بناء الفعل

حرف الجر من حروف المعاني، وتتعلق بالأفعال كثيرا في سبيل بناء علاقات معنوية تربط أجزاء الكلام بعضه ببعض لإنتاج تراكيب مستقيمة، وهناك من الأفعال ما يتطلب تركيبه أن يتعدى إلى عدة عناصر تختص بها، مثل الأشياء المحسوسة؛ كالمكان مثل البيت والدار، أو الزمان كالليل، أو المعاني كالمعاوضة أو التبادل، أو شيء له بداية ونهاية. وفي نحو هذا يقول سيبويه: "كما لم يجز "دخلت عبد الله"، فجاز هذا في ذا وحده، كما لم يجز حذف الجر إلا في الأماكن، في مثل: "دخلت البيت"، واختصت بهذا، كما أن "لدن" مع "غدوة" لها حال ليست في غيرها من الأسماء ... لا تكون في سائر الأشياء"[٢٧]. وبين تعدي الفعل بنفسه وتعديه بحرف الجر يقول المبرد: "فأما "دخلت البيت" فإن "البيت" مفعول: تقول: "البيت دخلته". فإن قلت: قد أقول: "دخلت فيه". قيل: هذا كقولك: "عبد الله نصحت له ونصحته" ... ألا ترى أن "دخلت" إنما هو عمل فعلته، وأوصلته إلى الدار، لا يمتنع منه ما كان مثل الدار. تقول: "دخلت المسجد"، و"دخلت البيت". قال الله عز وجل: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ فهذا في التعدي كقولك: "عمرت الدار"، و"هدمت الدار"، و"أصلحت الدار"؛ لأنه فعل وصل منك إليها، مثل: "ضربت زيدا"" [٢٨].

ولبيان الفرق بين تعديها إلى الأماكن وتعديها إلى الأشخاص يقول الفارقي: "ثم لا خلاف بين أحد أنها إنما تتعدى إلى الأماكن، دون زيد وعمرو، فإذا أردت أن تعديها إلى غيرها من الأناس كان لك طريقان: أحدهما: الهمزة، والآخر: الباء، فتقول: أدخلت زيدا الدار والسجن، فتعديه بالهمزة، وتقول: دخلت بزيد الدار، فتعديه بحرف الجر[٢٩].

---

[٢٤]) الآية من سورة يوسف: ٢٥.

[٢٥]) محي الدين الدرويش: إعراب القرآن وبيانه، ط. اليمامة ودار ابن كثير، (الطبعة السابعة، ١٩٩٩)، ج١، ص.٢١٥، ٢١٦.

[٢٦]) أحمد عبيد الدعاس وآخرون: إعراب القرآن الكريم، ط. دار النمير ودار الفارابي، (الطبعة الأولى ٢٠٠٤)، مج١، ص.٧١.

[٢٧]) سيبويه: الكتاب، ج١، ص.١٥٩.

[٢٨]) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد ت. ٢٨٥ه: المقتضب، تحقيق د. عبد الخالق عضيمة، ط. القاهرة: وزارة الأوقاف، (الطبعة الثالثة، ١٩٩٤) ج٤، ص.٣٣٧ وما بعدها.

[٢٩]) انظر المبرد: المقتضب، ج٤، ص.٦٢.

ولكن المتكلم ولأسباب مختلفة مقصودة أو غير مقصودة يتعامل مع هذا المكمل الضروري بأحد الطرق التالية:

١- أن يذكر حرف الجر وصلته في الجملة، مثل: "دخل محمد في الدار".

٢- أن يحذف حرف الجر وصلته من الجملة، مثل: "دخل محمد صباحًا"، وقد يكون هذا الحذف في بعض الأفعال مسموحًا به في اللغة، وقد يكون غير مسموح به، وبناء على نظرية الأفعال فإن هذا الحذف إنما هو في اللفظ فقط وليس في المعنى؛ إذ لا يعني هذا أن الفعل تنازل عن حقه فيه، فهو موجود في ذهن المتكلم والمخاطب على السواء، وحذفه لا يحوّل الفعل من متعد إلى قاصر، وقد عبر عن هذه الفكرة غير واحد من النحاة، نذكر منهم أبا علي الفارسي عندما تكلم عن حذف (أن) وهي مرادة في الجملة، فمن المحتمل أنه قد يحذف من البنية اللفظية للجملة ما قد يكون مرادا في المعنى، قال: "قوله: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ "غير" فيه ينتصب على وجهين ... والوجه الآخر أن ينتصب بـ"تأمروني"، والمعنى: أتأمروني بعبادة غير الله، فلما حذف "أن" ارتفع "أعبد" فصار أن وصلتها في موضع نصب ... على تقدير البدل من "غير" ... والدّليل على "أنّ" **المحذوفة من اللّفظ مرادة في المعنى**: أنّ أبا عمر حكى عن ابن قطرب عن أبيه أنّه سمع من ينشد: ألا أيّهاذا الزّاجري أحضر الوغى، بالنصب"(٣٠).

٣- قد يحذف حرف الجر، ويبقى الاسم المجرور على واحد من الشكلين التاليين:

- أن يحذف حرف الجر، ويبقي صلته وهو الاسم المجرور مجرورا، وفي هذه الحالة خلاف بين النحاة حول جواز حذف حرف الجر وإبقاء عمله.
- أن يحذف حرف الجر، ويبقي صلته وهو الاسم المجرور، ولكن يجعل هذا الاسم منصوبًا، وهذه العملية يسمونها "النصب على نزع الخافض"، ويجعلونها بابا من أبواب الاتساع، ويعربونه اسما منصوبا على نزع الخافض.

لكن قضية تعدي الفعل سواء إلى المفعول الأول أو الثاني بحرف الجر عملية غير مقننة أو منضبطة بالشكل الذي يجعلنا نعرف متى يكون الفعل متعديا بحرف الجر، ومتى يكون غير متعد؛ ذلك أنه مقصور على السماع، "والّذي في كلام سيبويه والأعلم - رحمهما الله - يدلّ على أنّهما يعتبران الأصل في هذا الفعل أنّه يتعدّى إلى ثاني مفعوليه بحرف الجرّ؛ ثمّ قد يحذف حرف الجرّ فيصل الفعل إلى المفعول الثّاني بنفسه؛ ويدلّ ذلك على أنّ النّصب عندهما على نزع الخافض، وأنّه يقتصر فيهما على المسموع"(٣١).

ويمكننا أن نرجح من وراء هذا قول أبي حيان أن "إسقاط حرف الجر لا ينقاس في مثل هذا، فلا يمكن أن يقال: قعدت الخشبة، يريد: على الخشبة"، ولا يصح ما ذكروه في تخريج قول الشاعر ساعدة بن جؤية: كما عسل الطريق الثعلب، الذي استشهد به سيبويه على وصول الفعل "عسل" إلى "الطريق" بغير حرف جر(٣٢)، وقد علق أبو حيان على استشهادهم بهذا البيت حين تعرضه لتفسير قوله

---

٣٠) الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار ت. ٣٧٧ه: الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دمشق: دار المأمون للتراث، (الطبعة الأولى ١٩٩٣)، ج٦، ص.٩٨ وما بعدها. والآية من سورة الزمر: ٦٤، والبيت لطرفة بن العبد عجزه قوله: وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي؟، ديوان طرفة بن العبد، ص.٣١.

٣١) انظر ابن الصائغ، شمس الدين محمد بن الحسن ت.٧٢٠ه: اللمحة في شرح الملحة، تحقيق. إبراهيم بن سالم الصاعدي، ج١، ص.٣٢٧ وما بعدها، والكلام للمحقق د. الصاعدي.

٣٢) راجع سيبويه: الكتاب، ج١، ص. ٣٥ وما بعدها، وصدر البيت في الكتاب: لدن بهز الكف يعسل متنه.

تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ قائلا: "قالوا: وانتصب "صراطك" على إسقاط "على" قاله الزجاج ... أي على الظرف، كما قال الشاعر فيه: كما عسل الطريق الثعلب، وهذا أيضًا تخريج فيه ضعف، لأن صراطك ظرف مكان مختص، وكذلك الطريق فلا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة (في) وما جاء خلاف ذلك شاذ أو ضرورة، وعلى الضرورة أنشدوا: كما عسل الطريق الثعلب"[٣٣]. وإنما يكون المعتمد في تعدية الأفعال بحروف الجر ما يلي:

- إذا ورد الفعل معدا بالحرف في آية من الآيات.
- إذا نص أحد العلماء على تعديته صراحة أو بالتمثيل.

والمعتمد في حذف حرف الجر من معمول الفعل أمثال الحالات التالية:

- إذا ورد معمولها في إحدى الآيات غير معد بالحرف.
- إذا نص على حذفه أحد العلماء.
- إذا ورد في آيتين مرة متعد بالحرف، ومرة غير معد.

وهناك من النحاة من يجعل شبه الجملة قائمة مقام المفعول به، ومنهم من جعله مفعولاً به؛ لأنه مع كثرة الاستعمال حذف، وتوصل الفعل إلى الاسم بنفسه؛ فصار كأنه مفعول به للفعل، ومنهم من يجعلها من المكملات. وعلى مثل هذا قوله تعالى ﴿وأدخلهم جنات عدن﴾ جنات مفعول ثان عند الجرمي والمبرد ومنصوب على نزع الخافض عند سيبويه. وقوله ﴿أدخلوا آل فرعون أشد العذاب﴾ أشد العذاب هو النار، فلم يخرج الفعل عن الأماكن. ومن هنا نخلص إلى نتيجة مفادها أن الفعل بحكم بنائه التركيبي هو الذي يحدد حاجته من الأركان والمكملات التركيبية.

المبحث الرابع

التعدي واللزوم في الأفعال وترقيتها

(أ) التعدي واللزوم

يتحقق التلازم بين عناصر الجمل الصحيحة نحويًا بذلك الاعتماد الدلالي المتبادل بين جميع هذه العناصر التي تتكون منها؛ ويترتب على هذا أن يكون وجود عنصر ما من عناصر بناء الجملة معتمدا على وجود ما يدعمه تركيبيا ودلاليا من العناصر الأخرى داخل الجملة ذاتها، وهذه الفرضية إحدى ثمرات البحث البنيوى بصورته لدى كل من بلومفيلد وزيليج هاريس فوقوع عنصر ما داخل الجملة يرتبط بوقوع عنصر آخر داخل الجملة ذاتها[٣٤]، ولكن في إطار المدرسة التوليدية وما طرحته من مناويل نحوية أصبح التلازم شكلا خاصًا من أشكال المعجم؛ فهناك وحدات معجمية تتطلب عبر مداخلها وحدات معجمية محددة تكون تالية لها في التركيب، وهذا ما عبرت عنه بأن الأفعال وفق بناها وصورها الأساسية تتضمن نمطها التركيبي وتستدعي العناصر التي تتوافق معها تركيبا ودلالة.

ففي مرحلة معينة مراحل تطور النظرية التوليدية أصبح لدينا ما يطلق عليه "الخصائص الانتقائية"؛ ومعنى هذا المفهوم أن الوحدة المعجمية التي هى صدر الجملة تنتقي وفق خصائصها

---

[٣٣] انظر أبا حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ت. ٧٤٥ه: تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية (الطبعة الأولى، ١٩٩٣)، ج٤، ص. ١٧٦ وما بعدها.

[٣٤] انظر دراسة Harris, Z. S. ١٩٥٢. P.٢

التركيبية والدلالية شكلا محددا مما يتبعها من وحدات وعناصر تكمل معنى هذه الوحدة، وهذا الاختيار يدل على أن الوحدة المعجمية هي التي تحدد الشكل التركيبي لما يتبعها من وحدات، فالفعل دائما ينتقى مركب اسمى ليشغل موقع الفاعل، وآخر يشغل موقع المفعول إن كان فعلا متعديا، ولكن تشومسكى رأى أن الانتقاء المقولي يعتبر حشوًا وزيادة، ومن ثم خص وظيفة المعجم بما يسمى "الانتقاء الدلالي"؛ بسبب أن الانتقاء الدلالي يتضمن الانتقاء المقولي، ويمثل لهذا بالافتراض التالي "دعنا نفترض أنه إذا ما كان الفعل أو أى صدر آخر يختار دلاليًا مقولة دلالية يرمز لها بالرمز c فإنه يختار حينئذ مقولة تركيبية هى التحقق البنيوي الصحيح للمقولة c"[٣٥]. فالفعل ينتقي الاسم انتقاء مقوليا وينتقي الفاعل انتقاء دلاليا، ولا يكون فاعلا إلا أن يكون اسما أو ما ينوب عنه، وهكذا.

واتصالا بما سبق فإننا إذا أردنا وضع أنماط رئيسة للأفعال اللازمة والأفعال المتعدية سنجد أنها تتوزع على الأنماط أو المستويات التركيبية التالية:

١- الفعل اللازم

فعل+ فاعل + مكملات المعنى مما يعد فضلة لدى النحاة

٢- الفعل المتعدي لمفعول واحد

فعل + فاعل + مفعول به + مكملات المعنى

٣- الفعل المتعدي إلى مفعولين اثنين

فعل + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثان + مكملات المعنى

٤- الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل

فعل + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثان + مفعول به ثالث + مكملات المعنى

والمتفق عليه بين النحاة أنه ليس هناك أفعال تتعدى إلى أكثر من ثلاثة مفاعيل، ويمكن لنا أن نسمي هذه الأنماط الأربعة السابقة بالصور الأساسية أو التشكيل الأساسي للأفعال مع ضرورة الإشارة إلى أنه - ولأسباب مختلفة يمكن أن تكون أغلبها تداولية - قد يحدث تغيير في هذه الصور لأغراض بلاغية؛ مثل: الإيجاز، أو الاختصار، أو لأغراض غير بلاغية؛ مثل: الضرورة الشعرية في حال ما كنا نتحدث عن لغة الشعر. أما عن مكملات المعنى مما تتحقق فيه صفة الفضلية، فهي في إطار اللغة العربية كثيرة متنوعة؛ إذ تتضمن من بين ما تتضمنه الحال، والتمييز، والظروف، والمفعول المطلق، وشبه الجملة، والجار والمجرور، أو الظرف وصلته.

وجدير بالملاحظة في هذا السياق أن لدى النحاة العرب من التعبيرات ما يشير إلى الاكتمال التركيبي للجمل حال حذف أحد أركانها الأساسية إذا ما صارت من صورة إلى أخرى مثل: "سد مسد"، "يقوم مقام" بالإضافة إلى تعبير "المحذوف لفظا المراد معنى"؛ فإذا لم يحضر أحد الأركان في الجملة – الفعلية بطبيعة حديثنا عن الأفعال - فلا يعني هذا أن الفعل فقد حقه فيه أو سقط من الجملة إذ هو بطبيعة تشكل الفعل موجود في ذهن المتكلم أو المتلقي، بحيث يكون المتلقي قادرا عبر آلية "التقدير" على استعادة ذلك المحذوف ووضعه موضعه الصحيح؛ وبالتالي إعادة تشكيل الجملة مرة أخرى ورسم

[٣٥] انظر تشومسكى: المعرفة اللغوية، ترجمة د. محمد فتيح، القاهرة: دار الفكر العربي (الطبعة الأولى ١٩٩٣)، ص ١٧٣، ١٧٤.

علاقات مكوناتها على المستويين التركيبي والدلالي، وتعد هذه العملية ضرورية لفهم المعنى بالشكل الصحيح الذي يريده المتكلم.

(ب) : آلية ترقية الأفعال

لقد قرر النحاة من خلال استقرائهم لكلام العرب أن علاقة الفعل بمكملاته ليست علاقة آلية ثابتة، وأنه يمكن للفعل التغيير فيها؛ فبدلا من أن يقتصر على الفاعل فقط، يمكن له أن يرتقي ليأخذ مفعولاً واحد، والفعل الذي ينصب مفعولاً واحدا، يمكن له أن يترقي فينصب مفعولين، والفعل الذي ينصب مفعولين يمكن له أن يرتقي لينصب ثلاثة مفاعيل، وعددنا هذا الصنيع ترقية تصاعدية للفعل، وهذه الترقية تتم وفق طريقة معينة وأحكام خاصة سمينها آلية. ويمكن لنا والحال هذه أن نقسم آلية الترقية إلى قسمين: الأول، الترقية عبر الطرق اللفظية، والثاني: الترقية عبر الطرق غير اللفظية. وبيان هذين القسمين على النحو التالي:

أولاً : الطرق اللفظية

ونقصد بالطرق اللفظية تلك التغييرات الداخلية التي تحصل في البنية الصرفية للفعل بزيادة أو نقص، من أجل أن يكون الفعل متعديا، ويمكن حصر تلك الطرق فيما يلي:

١- دخول همزة التعدية أول الفعل، كقوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾[٣٦] وقوله تعالى: ﴿رَبَّنا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾[٣٧]. وقد ينقل المتعدي إلى مفعول واحد بالهمزة إلى التعدي لاثنين: نحو «ألبست زيدا ثوبا»، ولم ينقل المتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة بالهمزة إلا في "رأى" و"علم"، مثل: أعلم الجندي القائد الأمر خطيرا.

وقيل في قوله تعالى: ﴿فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا﴾: سقى وأسقى لُغَتَانِ، وَقيل سقى مَعْنَاهُ: ناول المَاء، وأسقى جعل لَهُ سقيا، وَمِنْه قَوْله تعالى: وأسقيناكم مَاء فراتا؛ أَي: جعلنَا لكم ذَلِك"[٣٨]. والراجح أن الفعل "سقى" متعد في أصله لواحد، كما في قوله تعالى: ﴿نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا﴾ حيث قيل في إعرابه: "أما ﴿نُسْقِيكُمْ﴾ فهو من الرباعي: «أسقى»، ويقرأ بفتح النون على أنه من الثلاثي: «سقى»، وهما بمعنى واحد، تقول: سقى الله هذه البلاد الغيث، وأسقاها الغيث، فيكون بالهمز تارة، وبدونه أخرى، وشاهد المهموز قوله تعالى: ﴿وَأَسْقَيْنَاكُمْ ماءً فُراتاً﴾ وشاهد غير المهموز قوله تعالى: ﴿وَسَقاهُمْ رَبُّهُمْ شَراباً طَهُوراً﴾ ويحتملهما قوله تعالى: ﴿وَسُقُوا ماءً حَمِيماً﴾ وقوله تعالى: ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ خِتامُهُ مِسْكٌ﴾ وقد ورد في قول لبيد - رضي الله عنه - اللغتان جميعا: سقى قومي بني مجد وأسقى... نميرا والقبائل من هلال، ولكنه حذف المفعول الثاني من كليهما، وفرق الأعلم بينهما، فقال: تقول: سقيتك ماء: إذا ناولته إياه يشربه، وتقول: أسقيتك: إذا حصلت له سقيا[٣٩].

والراجح أن أمثلة الفعل الثلاثي المتعدي وتحوله من نصب مفعول واحد إلى مفعولين عبر إضافة الهمزة أوله أمثلة كثيرة لا نستطيع حصرها في هذا البحث، لكن يكفي للتدليل على ترقي هذه الأفعال بالطرق اللفظية لا سيما النقل بالهمزة أن ننظر إلى الفعل "بلغ"؛ فقد ذكر المنتجب الهمذاني فى

---

[٣٦]) الأحقاف: ٢٠.

[٣٧]) غافر: ١١.

[٣٨]) انظر مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن، ط. دار البشائر (الطبعة الثانية، د.ت)، ج١، ص.٤٢٢، والآية من سورة يوسف: ٤١.

[٣٩]) انظر محمد علي طه الدرة: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، دمشق وبيروت: دار ابن كثير (الطبعة الأولى ٢٠٠٩) ج٦، ص.٢٣٦. والآيات على الترتيب (المؤمنون:٢١، المرسلات: ٢٧، الإنسان: ٢١، محمد: ١٥، المطففين: ٢٥، ٢٦) والبيت من بحر الوافر.

الكتاب الفريد حينما تعرض لقوله تعالى: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ أنه "فعل يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا نقل بالهمزة أو بتضعيف العين تعدى إلى مفعولين كقوله: ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ﴾، وقوله: ﴿يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾"(٤٠).

أما عن الطرق اللفظية الأخرى من طرق ترقية الأفعال من اللزوم إلى التعدي، ومن مستوى المتعدي لمفعول إلى مستوى المتعدي إلى اثنين أو أكثر، فنشير إليها في النقاط التالية:

٢- ألف المفاعلة، تقول في "جلس زيد، ومشى، وسار": "جالست زيدا، وماشيته، وسايرته".

٣- صوغه على وزن «فعلت» لإفادة الغلبة، تقول: كرمت زيدا؛ أي: غلبته في الكرم.

٤- صوغه على وزن استفعل للطلب أو النسبة إلى الشيء مثل: "استخرجت المال" و"استحسنت زيدا"؛ أي: طلبت استخراج المال، ونسبت الحسن إلى زيد.

٥- تضعيف العين أو تشديدها: تقول في "فرح زيد": "فرّحته"، ومنه قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ﴾، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ حيث ورد في إعرابها ""مَثَلُ الَّذِينَ" مبتدأ مضاف إلى اسم الموصول، "حُمِّلُوا" ماض مبني للمجهول، والواو نائب فاعل، "التَّوْرَاةَ" مفعول به ثان، والجملة صلة"(٤١). وورد في البحر المحيط أن التشديد في قوله تعالى: "﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا﴾ للتعدية"(٤٢).

ثانياً : الطرق غير اللفظية

في سبيل استقصاء الآليات التي ينتقل بها الفعل من اللزوم إلى التعدي، ومن درجة تعد أو مستوى منه معين إلى مستوى أعلى زاد بعض الباحثين نمطين آخرين إلى أنماط الترقية الخمسة السابقة، وهما: التضمين، ونزع الخافض, ويمكن لنا أن نصنف هذين النمطين ضمن الآليات المعنوية التي تتعلق بمعنى الفعل ودلالته؛ فهي آليات ليست لفظية بمعنى أنها لا تزيد في البنية الصرفية للفعل ولا تنقص منها.

وأرجح أن هذه العناصر ليست من عناصر ترقية الأفعال، إذ أن التضمين ذو اتجاهين؛ بمعنى أنه قد يرقي الفعل أو يخفضه، فالتضمين لا يجعل الفعل متعديا بشكل دائم، وإنما بصورة مؤقتة تتوقف على المعني الذي يتضمنه، كما أن المعنى المحمول عليه لا يجعل الأفعال التي نصبت مفعولين كذلك إلا إذا تضمن هذا الفعل هذا المعنى بما يوحي بأن كل فعل تضمن هذا المعنى نصب مفعولين والأمر ليس كذلك.

أما نزع الخافض فإنه لا يعدي الفعل إلى مفعولين، وإنما يجعل المفعول الثاني منصوبا على نزع الخافض؛ بسبب حذف الجر، وتعدي الفعل إلى المفعول الثاني، ولكنه في الحقيقة ليس مفعولا ثانيا. ونظرا لما لهذين العنصرين من علاقة كبيرة بقضية التعدي تظهر لنا أهمية إلقاء الضوء عليهما.

الأول: التضمين

---

٤٠) المنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، المدينة المنورة: دار الزمان، (الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)، ج٣، ص.٧٨، والآيات على الترتيب: (الأعراف: ٦٢، هود: ٥٧، المائدة: ٦٧).

٤١) انظر أحمد عبيد الدعاس وآخرين: إعراب القرآن الكريم، دمشق: دار النمير، ودار الفارابي للمهارف (الطبعة الأولى ٢٠٠٤) ج٣، ص. ٣٤١، والآية من سورة الجمعة:٥.

٤٢) انظر أبا حيان: البحر المحيط، ج٢، ص. ٣٦٩، والآية من سورة البقرة: ٢٨٦.

ويعرف التضمين بأنه إشراب لفظ معنى لفظ آخر، فيعطى حكمه، ويسمى كذلك بـ"الحمل على المعنى"، وتكمن فائدته في أن تؤدي كلمة واحدة مؤدّى كلمتين. وهذا ما تجده في قول ابن هشام: "قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينا، وفائدته أن تؤدي كلم مؤدى كلمتين"، وقد استشهد ابن هشام على ذلك بقول الزمخشري: «ألا ترى كيف رجع معنى ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ إلى قولك: ولا تقتحم عيناك مجاوزين إلى غيرهم، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ أي: ولا تضموها إليها آكلين"(٤٣).

وكان ابن جني قد جعل التضمين من ضمنيات باب التوسع في اللغة العربية، فقال: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع؛ فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله عز اسمه: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، إنما تقول: رفثت بها أو معها، لكن لما كان "الرفث" هنا في معنى "الإفضاء"، وكنت تعدي أفضيت بـ (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرفث إيذانا وإشعارا أنه بمعناه"(٤٤).

وهنا يكون المعنى هو العامل الأول في حمل الفعل على معنى فعل آخر، وعلى أية حال فقد ارتبط التضمين في الأفعال بقضية التعدي واللزوم، فمن مستلزمات التضمين إجراء اللازم مجرى المتعدي، وكذلك أيضا إجراء المتعدي مجرى اللازم، ومن أمثلتهم على جعل الفعل المتعدي بمنزلة الفعل اللازم قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ أي يخرجون؛ ذلك أن "خالف" يتعدى بنفسه، فلما ضمن معنى "خرج" عدي بحرف الجر "على"(٤٥)، وكان أبو حيان قد جعل "خالف" بمعنى "صد" و"أعرض" فقال: "و"خالف" يتعدى بنفسه، تقول: خالفت أمر زيد، وبإلى، تقول: خالفت إلى كذا، فقوله "عن أمره" ضمّن "خالف" معنى "صد" و"أعرض" فعداه بـ"عن""(٤٦).

ومن أمثلة ترقية الفعل اللازم - عبر التضمين بالمعنى - إلى فعل متعد قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ أي: لا تنووا، لأن "عزم" لا يتعدى إلا بحرف الجر "على"، وذكر أبو حيان أن "انتصاب "عقدة" على المفعول به لتضمين "تعزموا" معنى ما يتعدى بنفسه، فضمّن معنى "تنووا"، أو معنى "تصححوا"، أو معنى "توجبوا"، أو معنى "تباشروا"، او معنى "تقطعوا" أي "تبتوا""(٤٧).

وعليه، فإن من بين مستلزمات التضمين أن يأخذ المضمن حكم الفعل المضمن من حيث التعدية وأحكامها، وعد ابن هشام هذا السلوك التركيبي من الأفعال المعداة نتيجة أساسية يختص بها التضمين دون غيره من المعديات فقال: "ويختص التضمين عن بقية المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة؛ ولذلك عدي "ألوت" بقصر الهمزة بمعنى "قصرت" إلى مفعولين بعد ما كان قاصرا، وذلك في نحو قولهم: "لا آلوك نصحا، ولا آلوك جهدا" لما تضمن معنى "لا أمنعك"، وعدى "أخبر" و"خبر"

---

٤٣) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ت. ٧٦١ه : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، (طبعة ١٩٩١)، ص.٧٩١، والآيتان على التوالي من سورتي الكهف: ٢٨، والنساء: ٢.

٤٤) ابن جني، أبو الفتح عثمان ت. ٣٩٢ه: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط. دار الكتب المصرية (المكتبة العلمية) ج٢، ص. ٣٠٨، والآية من سورة البقرة: ١٨٧.

٤٥) انظر: أحمد حسن حامد: التضمين في العربية – بحث في البلاغة والنحو، ط. بيروت: الدار العربية للعلوم وفلسطين: دار الشروق للنشر (الطبعة الأولى ٢٠٠١)، ص. ٥٥، والآية من سورة النور: ٦٣.

٤٦) انظر أبا حيان: البحر المحيط، ج٦، ص.٤٣٧، والآية من سورة النور: ٦٣.

٤٧) انظر: أبا حيان: البحر المحيط، ج٢، ص.٢٣٨، والآية من سورة البقرة: ٢٣٥.

و"حدّث" و"أنبأ" و"نبأ" إلى ثلاثة لما تضمنت معنى "أعلم" و"أرى" بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بالجار، نحو: ﴿أَنَبِّئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾، ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ﴾"[٤٨].

وكأن التضمين ينطوي على تفسير السلوك التركيبي لفعل بسلوك فعل آخر إذا ورد الأول بمعنى الثاني شريطة ألا ينقض هذا التفسير معنى الجملة أو الدلالة التركيبية لها، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا﴾ إذ فسره ابن عاشور على النحو التالي: "جَعَلَ نِفَاقًا عَقِبَ ذَلِكَ؛ أَيْ: إِثْرَهُ، وَلَمَّا ضَمِنَ "أَعْقَبَ" مَعْنَى "أَعْطَى" نَصَبَ مَفْعُولَيْنِ، وَالْأَصْلُ أَعْقَبَهُمْ بِنِفَاقٍ"[٤٩].

فإذا كان المعنى واستقصاء المرادفات ذات السلوك التركيبي المشابه هو معيار القول بالتضمين، وكان المعنى مما لا يمكن قياسه، ويتوقف اقتناص المرادف على قدرة المتصدي للتفسير، فإن ذلك كله يمكننا من فهم قول البصريين بأن التضمين لا يقاس[٥٠]، أو أنه لا يصار إليه إلا عند الضرورة[٥١]، وبالتالي يصير التضمين أداة تفسيرية ومظلة معنوية تتحقق من خلالها ما بات يعرف في علم اللغة الحديث بمقبولية الجمل وسلوكها التركيبي والدلالي، ومن قبل ذكر الزمخشري أن الغرض من التضمين "إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ"[٥٢]. هذا بالإضافة إلى أن إعطاء الفعل معنى فعل آخر ومعاملته بالطريقة ذاتها من حيث التعدي واللزوم يتضمن أن تكون لهذا الفعل المستعمل وظيفتان داخل الجملة الواحدة هما: وظيفته الأساسية، ووظيفة الفعل الذي يتضمن معناه[٥٣].

الثاني : نزع الخافض

يمكن لنا أن نحصر تعدية الأفعال في صورتين:

١- الأولى: تعديه بنفسه، وليس بحرف الجر؛ أي أن الفعل يتعدى بنفسه، فينصب مفعولاً أو اثنين أو ثلاثة.

٢- الثانية: تعديه بحرف الجر، وهي أن الفعل يحتاج إلى حرف الجر، وإذا حذف حرف الجر نصب المفعول على نزع الخافض، وقد سبق الحديث عن هذه الصورة عند الحديث عن الأفعال المتعدية بحرف جر.

---

[٤٨]) انظر ابن هشام: مغني اللبيب، ص٦٠٢. والآيات على الترتيب البقرة: ٣٣، الأنعام: ١٤٣.

[٤٩]) انظر ابن عاشور، محمد الطاهر: تفسير التحرير والتنوير، ط. الدار التونسية للنشر (١٩٨٤)، ج١٠، ص.٢٧٢، والآية من سورة التوبة: ٧٧.

[٥٠]) انظر أبا حيان: البحر المحيط، ج٦، ص.١١٩، وعبارته: "التضمين لا ينقاس عند البصريين". وتعد قياسية التضمين وسماعيته نقطة خلاف بين النحاة قديما وحديثا، وكان الدكتور أبو أوس إبراهيم الشمسان قد عرض لفكرة التضمين بين القياس والسماع عرضا طيبا، ولمزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه المسألة انظر: الشمسان: قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، ص. ١٦٦- ١٧٢.

[٥١]) انظر أبا حيان: البحر المحيط، ج٤، ص.١٢٩.

[٥٢]) انظر الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر ت.٥٣٨ه: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق. عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الرياض: مكتبة العبيكان (الطبعة الأولى، ١٩٩٨)، ج٣، ص.٥٨١.

[٥٣]) see Ali A. S. El-Grad (١٩٩٨): A Descriptive and Analytical Study of Transitivity and Intransitivity in Arabic with particular reference to Doubly and Trebly Transitive Verbs. p.٢٧٩.

وكان د. علي الجراد قد عدَّ التضمين خاصية أساسية من خصائص اللغة العربية التي لا تتوافر عليها كثير من اللغات الأخرى. انظر المرجع السابق، ص.١٢٤.

وأرى أن نزع الخافض في الصورة الثانية ليس من آليات ترقية الأفعال مثله في هذا مثل التضمين؛ وذلك للأسباب التالية:

١- أن هذا النمط ليس فيه تعدية لمفعول ثان، فليس في الجملة مفعول ثان حقيقية لا من حيث التركيب ولا من حيث المعنى، فمن ناحية التركيب لا تجد مفعولا ثانيا، وإنما الموجود إما شبه جملة أو اسم منصوب بسبب حذف حرف جر منه، وإن حمل على فعل يتعدى بحرف الجر، وقول النحاة إن الفعل تعدى بحرف الجر لا يعني أنهم يجعلون شبه الجملة أو الاسم المنصوب بعد حذف حرف الجر منه مفعولاً ثانيا. وأما من جهة المعنى، فليس هناك علاقة مفعولية تربط الفعل بالاسم المنصوب، وإن هذه العلاقة هي العلاقة الأساسية التي جاء بها حرف الجر حتى وإن حذف، كما قيل لشيوع الحذف، فإنه يبقى في ذهن المتكلم والمستمع كأنه لم يحذف، وهي ما تقرره نظرية بناء الفعل، وقد قلنا أن الإعراب المرجح في مثل هذه الحالة أن يقال فيه: اسم منصوب لفظاً مجرور محلاً؛ وذلك ليبقى المعنى الذي جاء من أجله حرف الجر أو ما سمي بالتعدية بحرف الجر، كما أن حرف الجر جاء لمعنى مقصود، وحذفه يفوت هذا الغرض.

فالنحاة لم يقولوا تعدى الفعل فنصب، وإنما قالوا تعدى بحرف الجر؛ لأن عامل نصبه الذي أخذ الحرف منه هو عامل معنوي لا لفظي، وقد تكون التعدية من باب التسمح في العبارة أو تكون تعدية معنوية لحاجة الفعل إلى حرف معنى.

٢- كان النحاة واضحين تماما في هوية الاسم المنصوب، فهو ليس مفعولا ثانيا، وإنما هو اسم منصوب على نزع الخافض.

فإذا نظرنا إلى الفعل "سمّى" في قوله تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾، نجد أن مكي يجعل الأصل فيها "أَن يتَعَدَّى إِلَى مفعولين يجوز حذف أَحدهمَا، فَالثَّانِي هُنَا مَحْذُوف، تَقْدِيره: سميتموها آلِهَة، وَأَنْتُم توكيد للتاء فِي سميتموها، ليحسن الْعَطف عَلَيْهَا"(٥٤). ومنهم من يرى أنه يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجر الباء، فهو في قوله تعالى: ﴿فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا﴾ أي: سميتم بها، كقولك: سميتُ فلانًا زيدًا أي: بزيد، والمفعول الثاني محذوف، أي: سميتموها آلهة(٥٥).

ومثله الفعل "أمر" إذ قيل في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يا شُعَيْبُ أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ ما يَعْبُدُ آباؤُنا﴾ أن "الهمزة للاستفهام، ومعناه الهزء والسخرية، وصلاتك مبتدأ، وجملة تأمرك خبر، و"أن" و"ما" في حيزها منصوب بنزع الخافض، ومتعلقان بتأمرك؛ أي: تأمرك بترك، وما موصولية أو مصدرية، وعلى كل حال هي مفعول الترك، وجملة يعبد لا محل لها على الحالين وآباؤنا فاعل. ﴿أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوالِنا ما نَشؤُا﴾ أو حرف عطف، وأن نفعل مصدر مؤول معطوف على ما في حالتيها؛ فالترك مسلط عليه، أي: هل تأمرك بتكليف لنا؛ ترك ما يعبد آباؤنا، وترك أن نفعل في أموالنا ما نشاء"(٥٦). ويؤكد على هذا إعراب الباقولي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ على أن معناها "بأن

٥٤) انظر مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن، ط. دار البشائر (الطبعة الثانية، د.ت)، ج٣، ص.٨٣، والآية من سورة الأعراف: ٧١.
٥٥) المنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، المدينة المنورة: دار الزمان، (الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)، ج٣، ص.٧٨، والآيات على الترتيب: (الأعراف: ٦٢، هود: ٥٧، المائدة: ٦٧).
٥٦) محي الدين الدرويش: إعراب القرآن وبيانه، ج٤، ص.٤٧٣، والآية من سورة هود: ٨٧.

تذبحوا، لأن "أمر" فعل يتعدى إلى مفعولين، الثاني منهما بالباء دليله ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾" وإدراجه هذا كله ضمن باب ما جاء في التنزيل وقد حذف منه حرف الجر[٥٧].

(ج) أغراض ترقية الأفعال

يعد التغيير في الكلمة الواحدة قصد إنتاج معاني جديدة ودلالات إضافية ومبتكرة من الميزات التي تمتدح بها أية لغة تتوافر فيها هذه الخاصية، وتعد ترقية الأفعال من خلال تغيير بنيتها الصرفية مما تمتاز به اللغة العربية؛ إذ ينطوي الهدف من وراء هذا التغيير على إضافة معنى جديد إلى الفعل، أو زيادة في معناه، أو نقص في المعنى، ولا أقول هنا إن الفعل بعد الترقية هو نفس الفعل من حيث المعنى بحيث يقتصر التغيير في المعنى على تغير من حيث الكمية، فمثلاً لا أقول إن الفعل (أبلغ) هو (بلغ) مع زيادة في المعنى، ولكن أقول إن (أبلغ) هو فعل جديد، وإن كان فيه بعض الحروف الأصلية بالإضافة إلى المعنى العام، وإنما قولنا إنه هو وفيه زيادة في المعنى، فهي تلك الناتجة عن الزيادة في المبنى من باب التسمح في العبارة.

ونستطيع تمديد هذا المفهوم على الأفعال في حال ترقيتها من أفعال لازمة إلى أفعال متعدية لمفعول واحد أو متعدية لاثنين؛ ذلك أن إضافة معاني جديدة إلى المعني الأساس تقتضي تغييرا في بنية الفعل الصرفية، بزيادة حروف أو حذفها، وقد حدد العلماء الأفعال التي تنصب مفعولين عملا أصيلا لها فهي تعمل هذا العمل حيث وردت بشروط حددها النحاة وكانت ناتجة عن الاطراد في العمل، وبالتالي عدم اختلال هذه القاعدة أو تلك.

وتمثيلا على هذا أسوق تعليقهم على دلالة الفعل "سقى" في قوله تعالى: ﴿أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا﴾ حيث ذكر مكي أن "سقى وأسقى لُغَتَانِ، وَقيل سقى مَعْنَاهُ: نَاوَل المَاء، وأسقى جعل لَهُ سقيا، وَمِنْه قَوْله تعالى: ﴿وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتاً﴾؛ أَي: جعلنَا لكم ذَلِك"[٥٨]. وقال الأخفش في الآية الأخيرة: "أي: جَعَلْنَاَ لَكُمْ ماءً تشربون منه. قال: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ﴾ للشفة، وماكان للشفة فهو بغير ألف، وفي لغة قليلة قد يقول للشفة أيضا "أَسْقَيْتُهُ"[٥٩].

والراجح أن الفعل "سقى" متعد في أصله لواحد، كما في قوله تعالى: ﴿نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا﴾ حيث قيل في إعرابه: "أما ﴿نُسْقِيكُمْ﴾ فهو من الرباعي: «أسقى»، ويقرأ بفتح النون على أنه من الثلاثي: «سقى»، وهما بمعنى واحد، تقول: سقى الله هذه البلاد الغيث، وأسقاها الغيث، فيكون بالهمز تارة، وبدونه أخرى، وشاهد المهموز قوله تعالى: ﴿وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتاً﴾ وشاهد غير المهموز قوله تعالى: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوراً﴾ ويحتملهما قوله تعالى: ﴿وَسُقُوا مَاءً حَمِيماً﴾ وقوله تعالى: ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ خِتَامُهُ مِسْكٌ﴾ وقد ورد في قول لبيد - رضي الله عنه - اللغتان جميعا: سقى قومي بني مجد وأسقى... نميرا والقبائل من هلال، ولكنه حذف المفعول الثاني من كليهما، وفرق الأعلم بينهما، فقال: تقول: سقيتك ماء: إذا ناولته إياه يشربه، وتقول: أسقيتك: إذا حصلت له سقيا[٦٠].

---

[٥٧]) الباقولي: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الابياري، (ط. دار الكتب الإسلامية د. ت.)، ج١، ص.١٠٨، والآية من سورة البقرة: ٦٧، والبقرة: ٤٤ على التوالي، وبداية هذا الباب ص.١٠٦.

[٥٨]) انظر مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، ج١، ص.٤٢٢، والآية من سورة يوسف: ٤١، والمرسلات: ٢٧.

[٥٩]) انظر الأخفش، أبا الحسن سيد بن مسعدة ت. ٢١٥ه: معاني القرآن، تحقيق. هدى محمود قراعة، القاهرة: مكتبة الخانجي، (الطبعة الأولى ١٩٩٠)، ج٢، ص٥٦٢، والآية من سورة المرسلات:٢٧، والثانية الإنسان:٢١.

[٦٠]) انظر محمد علي طه الدرة: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، ج٦، ص.٢٣٦. والآيات على الترتيب (المؤمنون:٢١، المرسلات: ٢٧، الإنسان: ٢١، محمد: ١٥، المطففين: ٢٥، ٢٦) والبيت من بحر الوافر.

وهنا كانت البنية والدلالة أمرين فاعلين في القول بتعدي الفعل وعدد مفاعيله، وبالتالي في ترقيته.

(د) شروط ترقية الأفعال المتعدية لواحد إلى أفعال متعدية إلى اثنين

تخضع الأفعال الي تتم ترقيتها لأحد شرطين: الأول، شرط لفظي، وهو الزيادة في مبناها، والثاني، شرط معنوي، وهو أن تكون محمولة على أصل هو فعل متعد لمفعولين، ولكننا على ضوء كلا الشرطين ليس لدينا ضوابط مقننة ومحددة، غير أن المعول فيها على قول أحد العلماء بأن هذا الفعل متعد لاثنين، وغالبا يكون هذا الرأي مستنداً إلى استقراء لكلام العرب، لكني أرى أن بنيته المعجمية الأساسية الناجمة عن ذلك الاستقراء هي الدافع الأول في القول بتعديه، كما أننا نجد أن هذه الأفعال التي قيل إنها تنصب مفعولين بحكم بنيتها يتم خفضها من مرتبة أعلى إلى مرتبة أدنى، فالفعل الذي ينصب ثلاثة مفاعيل يمكن أن يقتصر على مفعولين، وما نصب مفعولين فمنه ما يمكن أن يقتصر على مفعول واحد، وصاحب الواحد يمكن أن يتخلى عنه؛ فيلزم فاعله، وبنفس الصيغة الصرفية دون تبديل، ويكون المرجح، وهو أيضاً بدون قاعدة، ونظرية بناء الأفعال تحاول أن تعالج هذه المشكلة، إذ أن أحد بنودها يفترض أن الفعل إذا كان في صيغة محددة فإن له دور وظيفي وأحكام إعرابية ومعنوية معينة لا تجتمع مع ضدها في الصيغة والبنية نفسها.

وعليه يمكننا أن نوجه قول النحاة بأن فعلا معينا يلتزم في سلوكه التركيبي بالإلزام والتعدي دون أن يكون هناك تغير في بنيته الصرفية بأن مستلزمات هذا الفعل ومكملاته في حال اللزوم تختلف عنها حال تعديته، فمثلاً الفعل (شكر) فعل متعد، ولكنه قد يستعمل كاللازم؛ فيكتفي بالفاعل إذا أريد به مجرّد حدوث الفعل، ويستعمل متعديا مباشرة إلى مفعول به واحد، كما هو في قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾[٦١]، ويتعدى إلى مفعولين كما في قول عبد الله بن الزبير: سأشكر عمرا ما تراخت منيتي... أيادي لم تمنن وإن هي جلت، والمفعولان هما: "عمرا" و"أيادي"، وهي جمع يد وهي النعمة. وقد يتعدى باللام إلى مفعول به واحد كما في الآية هنا.

(هـ) التغييرات التي تطرأ على الفعل عند ترقيته

أشرنا سابقا أن الفعل عندما يرقى من مستوى أقل إلى المستوى الأعلى منه بصورة مباشرة أو غير مباشرة تحدث له عدة من التغيرات على مستوى البنية المورفيمية، وكذلك على المستوى التركيبي وعلاقه بمعمولاته في كل مستوى، وتنعكس هذه التغيرات كذلك على المستوى الدلالي لهذا الفعل أو ذاك، وقد لفتت هذه التغيرات انتباه المعربين وكان لها أثرها في توجيه إعراب معمولات الفعل، فمن بين هذه التغيرات:

١- تغيرات صرفية، وذلك من خلال الزيادة في حروف الفعل وبنيته.

٢- تغيرات نحوية، وهي ما يترتب على هذه التعدية أو الترقية من احتياج إلى مفعول أو مفعولين أو ثلاثة أو حرف جر وغيرها، وكذلك ما يتعلق بهذا من أحكام تتصل بالتقديم، والتأخير، والتعليق، والإلغاء.

٣- تغيرات دلالية، وهي تغير معنى هذه الأفعال حال الترقية أو الخفض، بالإضافة إلى المعاني الجديدة أو الزائدة على المعنى الأصلي لتلك الأفعال، وهذا ربما يذكرنا جميعا بالمقولة التي مؤداها أن الزيادة في المبني هي في الوقت نفسه زيادة في المعنى، رغم أن هذه المقولة في

[٦١] النمل: ١٩.

رأيي غير مطردة تماما؛ فقد جاءت "أفعالٌ عَكْسُ ذلك وتكونُ بإدْخالِ الهَمْزةِ لازِمَةً، وبدُونها مُتعدِّية، مِنْ ذلك قَولُهُم: "أَقْشَع الغَيمُ" و"قشَعَتِ الرِّيحُ الغَيْمَ" و"أَنْزَفَتِ البِئْرُ" و"نزَفَهَا القَوْمُ" و"انْسَلَّ رِيشُ الطَّائِرِ" و"نسَلتُه أنا" و"أكَبَّ فُلانٌ على وَجْهِه" و"كبَبْتُهُ أنا"(٦٢).

ربما تكون نظرية بناء الأفعال أداة تفسيرية تساعدنا على فهم تقسيمات النحاة للأفعال اللازمة والمتعدية، وتدل في الآن نفسه على فهمهم لدرجات التعدية وما يترتبط بها من السلوك التركيبي لتلك الأفعال ضمن مستوياتها المختلفة على سلمية الترقية والخفض.

لقد حصر العلماء والنحاة الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة، ومن خلال النظر في هذه الأفعال نجد أنها تتمتع بخاصيات محددة ربما كان هي الدافع المحوري وراء حصر النحاة التعدية لمفعولين ضمن مجموعة مميزة من الأفعال، ومن بين تلك الخاصيات التي نظر فيها النحاة فيما يتعلق بالتعدي واللزوم:

١- البناء التركيبي للفعل، فالتركيب البنيوي للفعل أو بنية الفعل الأساسية من أهم الأسس التي يبنى عليها القول بتعدي الفعل أو لزومه، فقد تقتصر الأفعال على الفاعل في مستواها الأول، وتستلزم في مستواها الثاني مفعولاً واحدا، أو شبه جملة، وكذلك وفي مستواها الثالث تستلزم مفعولين أو مفعولاً وشبه جملة. ولا أدل على فهم النحاة لطبيعة بنية الأفعال ومستلزماتها التركيبية بل والإعرابية كذلك من قول الفراء حول "كان" على سبيل المثال: "لأن بنية "كان" أن يكون لها مرفوع ومنصوب"(٦٣).

٢- يلزم عما سبق النظر في معمولات الفعل من حيث ارتباطها بالفعل أو انفكاكها عنه، فالأفعال التي تنصب مفعولين أصلها المبتدأ والخبر على سبيل المثال تتأثر معمولاتها بأحكام أصلها من حيث التعريف والتنكير، والحذف، والإلغاء والتعليق، والتقديم والتأخير، وغيرها من أحكام.

ومثال ذلك أن الأفعال التي حملت على الأفعال التي نصبت مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، إذا كان المفعول الثاني شبه جملة، جاز أن نعرب شبه الجملة: مفعولاً ثانيا، أو أنه سد مسد المفعول الثاني، ولا يكون لنا أن نجعل هذا الفعل مقتصرا على مفعول واحد؛ وذلك بسبب ارتباط المفعول الأول بالثاني كونهما مكونين من مكونات جملة اسمية تم نسخها بفعل من هذه الأفعال، مثل: حسب، وظن، وزعم وعلم ووجد، ... الخ حيث كان من جملة الأحكام التركيبية لبعضها مما رصده الدكتور عضيمة ما يلي(٦٤):

حذف أحد المفعولين في باب ظن وحذفهما معا:

١- ليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين.

٢- حذف أحدهما دون الآخر لا شك في قلته.

في حذف أحد مفعولي باب ظن خلاف منعه ابن ملكون وأجازه الجمهور، وهو مع ذلك قليل.

---

٦٢) عبد الغني الدقر: معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيل بالإملاء، سورية: دار القلم، ج٢، ص.١٥٢.
٦٣) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد ت.٢٠٧ه: معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، د. ت. ج١، ص.١٨٦.
٦٤) محمد عبد الخالق عضيمه: دراسات لأسلوب القرآن، القاهرة: دار الحديث، ج٩، ص.٣٢٣، ٣٢٤.

٣- مع القرينة لا بأس بحذفهما، نحو: من يسمع يخل، أي يخل مسموعه صادقًا.

٤- وفي المقتضب: وكذلك نبأت زيدًا عمرًا أخاك لا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض. وفي البيان: نبأ بمعنى أعلم يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، ويجوز أن يقتصر على واحد، ولا يجوز الاقتصار على اثنين.

٥- جاء حذف المفعولين مع "زعم" في ستة مواضع من القرآن، ومع "ظن" في ثمانية مواضع، ومع "يرى" في موضع على احتمال.

٦- احتمل حذف المفعول في اتخذ، جعل، رأي، علم في آيات.

كذلك الأفعال التي حملت على الأفعال التي تنصب مفعولين ليسا أصلها المبتدأ والخبر تتأثر بإحكامها، وهذا يؤثر على إعراب معمولات الفعل في إعرابها إعراب العمد (مفعولا به، مفعولاً أول، مفعولاً ثانيا) أو إعرابها إعراب الفضلة (حال، تمييز، ظرف مكان أو زمان، مفعول مطلق، نائب عن المفعول المطلق).

وهذه الأفعال تمثل أفعالا أساسية في التعدية للمفعولين؛ لأن بناها التركيبية تتطلب المفعولين، وقتها لا يسأل عن السبب وراء نصب مفعولين، فإذا وجدنا فعلا غير متعد نصب مفعولين في آية قرآنية هنا نسأل عن سبب نصبه للمفعولين؛ لأن الأصل ألا ينصب مفعولين غير هذه الأفعال المحددة، وهنا سنضطر إلى النظر في هذا الفعل: هل هو مرقى بأحد آليات الترقية؟ وإلا ذهبنا إلى تخطئة الاستعمال أو حمله على الشذوذ. بمعنى أن هناك أفعالا محددة حددها النحاة متعدية وما عداها محمول عليها إما بسبب الترقية اللفظية أو المعنوية، فبعيدا عن هذه الأفعال المحكوم لها بالتعدية نجد أن هناك أفعالا أخرى تتوافر فيها الشروط التركيبية والدلالية التي تجعلها محمولة عليها؛ لتشابه في تراكيبها البنيوية.

وعليه يمكننا من خلال آلية الترقية أن نزيد في الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدا والخبر، وندخل فيها أفعالا جديدة، وذلك قياسا على الأفعال التي نصبت مفعولين بنفس الطريقة، وهنا أشير إلى آلية التضمين، وهي الآلية التي تقوم بعمل مزدوج؛ أي أنها قد تكون سببا في أن يرقى الفعل المتعدي لواحد لينصب مفعولين، وهي كذلك في الاتجاه الآخر إذ تجعل الفعل المتعدي لمفعولين مقتصرا على مفعول واحد، وهذا العمل لا تشترك معها فيه بقية آليات الترقية.

الفصل الثاني

بناء الفعل المتعدي لاثنين

المبحث الأول: بناء الفعل المتعدي لاثنين

حينما تحدثنا عن الأنماط الأساسية للجمل ذات الأفعال المتعدية جعلنا لها سلمية من عدة مستويات تركيبية إذ يتشكل الفعل مع معمولاته ومتعلقاته في ذهن الإنسان وفق قالب التركيب الأساسي للجملة، فالفعل المتعدي لمفعولين يجعل جملته لا تخرج عن هذين النمطين:

١- الفعل + الفاعل+ المفعول الأول + المفعول الثاني.

٢- الفعل + الفاعل+ المفعول الأول + حرف جر + اسم مجرور.

فالمتكلم يركب كل جملة بناء على واحد من هذين النمطين، ثم يتحرك المتكلم ضمن إطار هذا التشكيل بما تتيحه له لغته من تقديم وتأخير وحذف، ولكن تبقى هذه الأنماط في ذهن الجماعة اللغوية

أساسا لكل تركيب، فإذا حذف المتكلم أو قدم أو أخر، فإن المخاطب يفهم جملة المتكلم من خلال إعادة ترتيب الجملة وفق تشكيلها الأساسي؛ فيقوم بعملية عقلية تقتضي معالجة هذه الجملة وفق تشكيلها الأساس، فيعيد المحذوف، ويأخر المقدم، ويقدم المؤخر، ثم يفهم العبارة أو الجملة فهماً صحيحا وفق نظام لغته.

وبناء على ذلك فإن الفعل المتعدي إلى مفعولين اثنين أصالة أو عبر الترقية بواحدة من آليات الترقية، فإنه يستحق المفعولين، ويكون وجودهما في الجملة بالفعل، فإذا حذف المتكلم أحد المفعولين فيبقى وجوده بالقوة، ونقدره محذوفا، ولا نعيد الفعل ونحكم له بالاقتصار على مفعول واحد؛ لأن ترقيته لمفعولين حسبما نزعم إنما كانت لمعنى يريده المتكلم، والحكم عليه بغير ما يستحق يفوت المعنى الذي أراده المتكلم، وبالتالي تكون ترقية الفعل المتعدي لواحد بالهمزة أو التضعيف تقتضي أن تكون له أحكام الأفعال المتعدية إلى مفعولين ذاتها والمعنى عينه.

وبناء على هذه الفكرة قسم النحاة الأفعال من حيث التعدي، وبينوا الأحكام المتعلقة بالمفعولين من حيث الحذف والتقدير: ما يجوز حذفه، ومالا يجوز حذفه، وما يقدر محذوفه، وما لايقدر(أي يحكم له بالاقتصار على الموجود).

فعلى سبيل المثال يَقول سيبويه في هذا الباب: باب الفاعل الذي يَتَعَدَّاه فِعلُه إلى مَفعولَين، "فإن شِئتَ اقْتَصرتَ على المَفعول الأول، وإن شئتَ تَعَدَّى إلى الثاني، كَمَا تَعَدَّى إلى الأول"[٦٥]. ومعنى كلام سيبويه ليس أن الفعل ينصب مفعولاً واحداً، بل الفعل باق على عمله ومفعوله الثاني، وإن حذفته فإنه باق في الذهن يعيد المخاطب تركيبه في الجملة مرة أخرى، وهذا ما يفعله المفسرون والشراح عندما يريدون شرح المعنى وتوصيله إلى المخاطب إذ يعيدون بناء الجملة وفق تركيبها الأساس؛ لتكون مفهومة لديه. والكلام نفسه ينطبق على الأفعال المتعدية بحروف الجر، إذ يتعلق فهم معنى العبارة بإعادة تركيب الجملة مشتملة على حرف الجر المحذوف.

وعلى العكس مما سبق الفعل الذي يتعدى إلى مَفعولين أصلُهُما المبتدأ والخبر؛ إذ لا يُقتصَر المتكلم في هذا البابِ على أحد المفعولَيْن، يقول سيبويه: "وإنَّما مَنعَكَ أن تَقتَصِرَ على أحد المَفْعُولَين هَهُنا أنَّك أردتَ أن تُبَيّن ما استَقَرَّ عندَك من حالِ المَفعُولِ الأول"[٦٦].

أما عن علاقة الفعل ببقية أركان جملته، وطبيعة العلاقات التركيبية بين هذه الأركان، فسأناقشها في المباحث التالية:

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في بناء الفعل المتعدي لمفعولين

١- المحسوس وغير المحسوس

كان لفكرة المحسوس وغير المحسوس من الأشياء والانفعالات دور في تعدية الفعل ولزومه، وجميعها إنما يتعلق بالمعنى المراد من تلك الأفعال وليس باللفظ، والأشياء المحسوسة هي تلك التى تقع تحت الحواس الخمس، وهي: النظر بالعين، والشم بالأنف، والذوق باللسان، واللمس بالجلد، والسمع بالأذن، وغالبا ما يعبر عن تلك المحسوسات بالأفعال المتعدية لمفعول واحد، أما الأشياء غير المحسوسة، والتى لا تدرك بالحواس الخمس، وإنما تدرك بالقلب أو الخيال، فأنه يستخدم لها الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين، فإذا أريد التعبير عن معنى يدرك بغير الحواس استخدم له فعل من الأفعال المتعدية لمفعولين

[٦٥]) سيبويه: الكتاب، ج١، ص.٣٧.

[٦٦]) سيبويه: الكتاب، ج١، ص.٤٠.

من نحو: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾[٦٧]، وكذلك الحال في الفعل (وجد)، فإنه يكون حسيا فيتعدى لمفعولين من نحو قوله تعالى:﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾، حيث ورد متعديا إلى مفعولين "أحدهما الضمير، والثاني "أحرص الناس"، وإذا تعدت إلى مفعولين كانت بمعنى "علم" المتعدية إلى اثنين، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[٦٨]. وكونها هنا تعدت إلى مفعولين هو قول من وقفنا على كلامه من المفسرين، ويحتمل أن يكون وجد هنا بمعنى لقى وأصاب، ويكون انتصاب "أحرص" على الحال، لكن لا يتم هذا إلا على مذهب من يرى أن إضافة أفعل التفضيل ليست بمحضة، وهو قول الفارسي، وقد ذهب إلى ذلك من أصحابنا الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[٦٩].

ومن أمثلة تعديتها إلى اثنين حال كونها بمعنى (علم) غير الحسية أو القلبية قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا﴾، حيث قال أبو حيان: "وقيل "تجد" بمعنى تعلم فتتعدى إلى اثنين وينتصب "محضرا" على أنه مفعول ثان لها بمعنى تعلم تنصب مفعولين، الثاني محضرًا[٧٠].

ومن الأمثلة الدالة دلالة واضحة أيضا على علاقة المحسوس وغير المحسوس بقضية التعدي واللزوم الفعل (رأى) حيث قسم النحاة هذا الفعل من حيث الدلالة قسمين: الأول: "رأى البصرية" إذ تدل على أن الفاعل رأى المفعول به بحاسة البصر، ويقال عنه: رأى العين، وهذا الفعل بطبيعة دلالته هذه يقتصر على مفعول واحد، يقول ابن هشام: ومثال هذا ما نجده في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ حيث أعربها البعض على النحو التالي: ""أَلَمْ تَرَ": مر إعرابها ...، وهي استئنافية. "إلى الَّذِينَ": جار ومجرور متعلق بـ "تر" بتضمينه معنى تنظر"[٧١]، فالفعل "ترى" هنا نصب مفعولاً واحدا، ولم يذكر أصحاب الكتاب أن "ترى" هنا هي ترى البصرية، وإنما قالوا بتضمينه معنى تنظر. والثاني: "رأى" العلمية أو القلبية، وهي المتعلقة بالعقل والخيال، وهذه ليست لها علاقة برؤية العين، وهذا الفعل بهذه الدلالة ينصب مفعولين، وزاد بعضهم قسما ثالثا وهو "رأى" الحلمية، وبعضهم يلحق هذا القسم بالقسم الثاني ويكتفي بقسمين فقط.

وكما أن "رأى" تنقسم إلى قلبية وبصرية، نستطيع أن نقول إن "ضرب" تنقسم كذلك إلى حسية وغير حسية، فمن أمثلة الحسية، قوله تعالى: ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ﴾[٧٢]، وقوله تعالى: ﴿اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ﴾[٧٣]، وقوله: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾[٧٤]، وقوله عز اسمه: ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ﴾[٧٥]. فالفعل "ضرب" في جميع هذه الآيات يتعدى إلى مفعول واحد؛ لأن الضرب هنا حقيقي يمكن إدراكه بالحواس الخمس، وليس فيه تلك المعاني التي تدرك بالقلب أو الخيال مما هو خارج عن مجال الحواس الإنسانية الخمس، وليس فيها كذلك معنى التحويل أو التصيير.

وستظل تلك الأفعال مقتصرة على مفعول واحد طالما ظل لها هذا المعنى. أما إذا قصد بها معنى غير حسي، فإنها حينئذ ستتعدى إلى مفعولين اثنين، وقد تكون هذه قاعدة مطردة في كل ما هو

---

[٦٧]) الآية من سورة النحل: ١١٢.
[٦٨]) الآية من سورة الأعراف: ١٠٢.
[٦٩]) أبو حيان: البحر المحيط، ج١، ص.٤٨٠، والآية من سورة البقرة: ٩٦.
[٧٠]) أبو حيان: البحر المحيط، ج٢، ص.٤٤٤-٤٤٥، والآية من سورة آل عمران: ٣٠.
[٧١]) عبد الله علوان وآخرون: إعراب القرآن الكريم، طنطا: دار الصحابة للتراث (الطبعة الأولى ٢٠٠٦)، مج٢، ص.١١٤٨، والآية من سورة إبراهيم: ٢٨.
[٧٢]) الآية من سورة النساء: ٣٤.
[٧٣]) الآية من سورة الأعراف: ١٦٠.
[٧٤]) الآية من سورة الأنفال: ١٢.
[٧٥]) الآية من سورة محمد: ٢٧.

حسي وغير حسي، فإذا كان الفعل من باب ضرب المثل؛ فإن ضرب المثل غير حسي، وبالتالي نجد أننا أمام مفعولين تكتمل بهما بنية الفعل، وهذا ما نجده في مثل قوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ حيث لا يتم المعنى بالوقف على قوله تعالى: ﴿مثلا﴾ وتعليل ذلك "أن ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا﴾ كلام ناقص، والتقدير عند النحويين: واضرب لهم مثلا أصحاب القرية مثلا"(٧٦). وجاء في إعراب الآية على أن "ضرب" هنا بمعنى "جعل" ما يلي: "الواو استئنافية، وأمر فاعله مستتر، و"ضرب" هنا بمعنى "جعل" أي: اجعل لهم ... "مثلا" مفعول به ثان، "أصحاب" مفعول به أول"(٧٧). وقيل في قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً﴾ "ضرْبُ المثل صنعُه واعتمالُه ... ولا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، وإنما عدى إلى الاثنين لتضمنه معنى الجعْل"(٧٨). وأنكر بعضهم أن تكون "ضرب" بمعنى "جعل" أو "صير" كما فعل أبو حيان إذ قال: "وقيل "يضرب" في معنى يجعل ويصير، كما تقول: ضربت الطين لبنا، وضربت الفضة خاتما، فعلى هذا يتعدى لاثنين، والأصح أن "ضرب" لا يكون من باب ظن وأخواتها فيتعدى إلى اثنين، وبطلان هذا مذكور في كتب النحو"(٧٩). ولكني أرجح أنه لا يرى تعديه لاثنين في هذا المعنى وعلى هذا الوجه فقط، فقد ذكر من معاني "يضرب" يبين ويذكر ويضع، وذكر أن الجمهور على قراءة "بعوضة" بالنصب، وأن وجهين من خمسة وجوه لتفسير هذا النصب كانا بسبب القول بتعدي "ضرب"(٨٠).

ومنهم من أجاز تأويل معنى "ضرب" على معان أخرى غير الجعل؛ كأن تكون بمعنى "اذكر"، كما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾ على النحو التالي: ""اضرب" فعل أمر ... و"مثل الحياة الدنيا" مفعول به أول، و"الكاف" مفعول به ثان ... ويجوز أن تكون "اضرب" بمعنى "اذكر"؛ فينصب مفعولا واحدا، فتكون الكاف خبرا لمبتدأ محذوف، أو متعلقة بمعنى المصدر؛ أي: ضربا كماء"(٨١). وقال أبو حيان: "كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ" قدره ابن عطية خبر مبتدأ محذوف، أي هي كماء، وقال الحوفي: الكاف متعلقة بمعنى المصدر، أي ضرب ضربًا كماء. وأقول: إن "كَمَاءٍ" في موضع المفعول الثاني لقوله "وَاضْرِبْ"؛ أي: وصير لهم مثل الحياة الدنيا، أي صفتها شبه ماء"(٨٢). ولا أدري هل تنازل أبو حيان في هذا الاقتباس عن قوله السابق بمنع "ضرب" من التعدي لاثنين متى كانت بمعنى جعل أو صير أم أن الاقتباس الأخير ينسب إلى الحوفي لا أبي حيان.

وعلى أية حال فإن أغلب النحاة والمعربين على أن "ضرب" لا سيما التي ترد مع الأمثال متعدية لمفعولين، وهذا ما تراه فيما نقله أبو حيان عن بعضهم حينما تعرض لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ فقال: "أعرب الحوفي وأبو البقاء والمهدوي مَثَلًا مفعولاً بضرب؛ وكَلِمَةً بدل من مَثَلًا، وإعرابهم هذا تفريغ على أن ضَرَبَ لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، قال ابن عطية وأجازه الزمخشري: مَثَلًا مفعول بضرب وكَلِمَةً مفعول أول: تفريعًا على أنها مع المثل

---

(٧٦) انظر النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت.: القطع والائتناف، تحقيق. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، الرياض: دار عالم الكتب (الطبعة الأولى ١٩٩٢) ص.٥٧٧ وما بعدها، والآية من سورة يس:١٣.

(٧٧) انظر أحمد عبيد الدعاس وآخرين: أعراب القرآن الكريم، ج٣، ص.٨٩، والآية من سورة يس: ١٣.

(٧٨) أبو السعود بن محمد العمادي ت.٩٨٢ه: تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق. عبد القادر أحمد عطا، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة د.ت.، ج٣، ص.٤٠٧.

(٧٩) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج١، ص.٢٦٦.

(٨٠) انظر أبا حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج١، ص.٢٦٦ وما بعدها.

(٨١) محي الدين الدرويش: إعراب القرآن وبيانه، ج٥، ص.٥٠٥. والآية من سورة الكهف: ٤٥.

(٨٢) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج٦، ص.١٣٣.

تتعدى إلى المفعولين"[٨٣]. وهنا تكون ضرب المتعلقة بأمور غير محسوسة تتعدى إلى مفعولين، بينما تتعدى المتعلقة بأمور محسوسة إلى مفعول واحد.

٢- علاقه الفعل المتعدي لاثنين بمعمولاته

لا شك في أن الفعل المتعدي لاثنين يرتبط بمعمولاته بشبكة من العلاقات التركيبية والمعنوية على مختلف مستويات المعمولات؛ فمثلا في حالة الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر تكون علاقة المعمولين ببعضهما معروفة، وذلك أن الخبر مرتبط بالمبتدأ كونه تتم به الفائدة، ويخبر عن المبتدأ، ويأتي الفعل لينضم معهما بعلاقة زمانية أو غيرها، فهذه العلاقة أي علاقة المبتدأ بالخبر علاقه تلازمية غير منفكة، فعندما تقول: "أصبح الولد نشيطا"، فإن "نشيطا" تخبر عن "الولد"، والفعل "أصبح" يعطي معنى متضمنا للزمن، وهو الصباح؛ أي أنه يعطي معنى أن المبتدأ يتصف بالخبر وقت الصباح، ومعنى المثال أن الولد صار نشيطًا في الصباح، فالعلاقة هنا ذات فائدة زمانية أو أن ثم رابطا زمانيا للفعل مع مفعولاته.

أما الفعل المتعدي لاثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر فهو على العكس مما سبق؛ فهناك علاقة تركيبية، وعلاقة معنوية بين أركان التركيب غير أن علاقة المفعولين علاقة منفكة وغير تلازمية، كما أن علاقة الفعل بالمفعول الثاني أيضا علاقة منفكة. أما علاقة الفعل بالمفعول الأول فهي العلاقة التلازمية الوحيدة غير المنفكة في هذا التركيب؛ لأن المفعول الأول هو الذي وقع عليه فعل الفاعل، أما المفعول الثاني فعلاقته بالفعل علاقة غير تلازمية.

وكما يرتبط الفعل مع معمولاته بعلاقة تركيبية، فمن المفترض أيضا أن ثم علاقة وظيفية، ولذا تجد سيبويه يقول: "وإنَّما مَنعَكَ أن تَقتَصِرَ على أحد المَفْعُولَين هَهُنا أنَّك أردتَ أن تُبَيِّن ما استَقَرَّ عندَك من حالِ المَفعُولِ الأول"[٨٤].

أما بالنسبة إلى سائر الأفعال الأخرى، فما حمل منها على أحد النوعين السابقين أخذ جانبا من هذه العلاقة، وما لم يضمن أخذ كل فعل علاقة خاصة بينه وبين معمولاته، وكذلك أخذت معمولاته علاقة خاصة بينهما, ولسنا في هذا البحث بصدد التوسع في هذا المبحث؛ لأنه يحتاج إلى بحث مستقل يبحث في هذه العلاقات التي يرتبط بها الفعل بمعمولات وتأثيرها عليه من الناحية التركيبية والناحية الوظيفية، إلا أن تعامل المعرب وإعرابه لمعمولات الفعل المتعدي لمفعولين تحددها رؤية المعرب لتلك العلاقات، فعلى سبيل المثال العلاقة بين الفعل والمفعول الأول هي علاقة تلازمية غير منفكة من حيث أنه وقع عليه الفعل، أما المعمول الثاني فعلاقته علاقة منفكة من جهة بالفعل، ومن جهة أخرى بالمعمول الأول؛ ولذا عندما لا يذكر المفعول الثاني في الجملة يجعل بعض المعربين الفعل المتعدي لاثنين مقتصرا على مفعول واحد.

ومثال هذا ما تجده من إعراب معمولات الفعل "بخس" حيث لم يتعرض بعض المعربين لهذه المعمولات في مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ حيث قدم صاحب كتاب الجدول في إعراب القرآن الكريم إعرابه على النحو التالي: "و"هم" ضمير مضاف إليه "في" حرف جرّ و"ها" ضمير في محلّ جرّ متعلّق بـ "نوفّ"، "الواو" عاطفة، "هم" ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ، "فيها" مثل الأول متعلّق بـ"يبخسون"، "لا" نافية، "يبخسون"

[٨٣] انظر أبا حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج٥، ص.٤١٠. والآية من سورة إبراهيم: ٢٤.
[٨٤] سيبويه: الكتاب، ج١، ص.٣٥.

مضارع مبنيّ للمجهول مرفوع ... والواو نائب الفاعل"[٨٥]. فقصد الاختصار في الإعراب يجعل بعض المعربين لا يأتون بإعراب المحذوف في مثل "لا يبخسون" و"لا يظلمون" مما يظهر به أن الفعل مقتصر على واحد وغير متعد لاثنين.

أما الإعراب الذي قدمه صاحب كتاب الإعراب المفصل للآية فقد جاء على النحو التالي: "وهم فيها لا يُبْخَسُون: الواو: حالية، والجملة: في محل نصب حال. "هم": ضمير رفع منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. "فيها": جار ومجرور متعلق بيبخسون. "لا": نافية لا عمل لها. "يبخسون": فعل مضارع مرفوع بثبوت النون مبني للمجهول، و"الواو" ضمير متصل في محل نائب فاعل، ومعمولها محذوف. التقدير: لا يبخسون ذرة مما يعملون، والجملة الفعلية "لا يبخسون" في محل رفع خبر "هم"[٨٦]. والسؤال هنا حول ما يقصده بمعمولها، أهو المفعول الأول أم الثاني؟ والظاهر أنه يقصد المفعول الأول؛ وعليه فالفعل يبدو مقتصرا على مفعول واحد. أما صاحب كتاب الجدول في إعراب القرآن فذكر أن ""لا" نافية، و"يبخسون" مضارع مبنيّ للمجهول مرفوع ... والواو نائب الفاعل"[٨٧]. وبالتالي فهو لم يكمل ما تبقى من إعراب هذا الفعل ولم يقدم لنا تصوره عن تقدير مفعوليه. أما الدعاس في كتاب إعراب القرآن فلم يزد في إعرابه عن الإشارة إلى أن ""لا" نافية، "يُبْخَسُونَ" مضارع مبني للمجهول والواو نائب فاعل والجملة خبر"[٨٨].

ولكن إذا نظرنا في إعراب هذا الفعل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ في كتاب تفسير القرآن وإعرابه نجد الدرة يقول: ""وَلا تَبْخَسُوا النّاسَ": ولا تنقصوا الناس، يقال: بخسته حقه: إذا نقصته إياه. وقد نصب مفعولين؛ لأنه بمعنى: تنقصوا. "أَشْياءَهُمْ": دراهمهم، ودنانيرهم، قيل: إنهم كانوا يقصون أطراف الدراهم والدنانير. "وَلا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ": ولا تبالغوا فيها بالإفساد، نحو قطع الطريق، والغارة، وإهلاك الزروع، وكانوا يفعلون ذلك، فنهوا عنه"[٨٩]. وما أفهمه من قوله: "لأنه بمعنى تنقصوا" أنه جعل سبب نصب الفعل "بخس" لمفعولين هو حمله على الفعل "نقص"، ولكني أرجح أن الفعل "بخس" نصب مفعولين بحكم بنيته لا بحمله على فعل آخر. أما من رأى أن ""الواو" عاطفة، و"لا" ناهية، و"تبخسوا" مضارع مجزوم بلا، و"الواو" فاعل، و"الناس" مفعول به، و"أشياءهم" مفعول به ثان؛ أي: لا تنقصوهم أموالهم، ولا تعثوا في الأرض مفسدين عطف أيضا و"مفسدين" حال"[٩٠]. فقد فسر "بخس" بـ"نقص" ولم يحكم المعنى في الإعراب كما فعل الدرة عندما قال: "لأنه بمعنى".

المبحث الثالث: العامل في نصب المعمول الثاني

لعل بيان عامل النصب في المفعول الثاني يتراوح بين النص الصريح كالنص على أن النصب بسبب نزع الخافض أو التضمين، أو القول بأنه مفعول به ثان للفعل كذا، ونفصل الحديث في هذا على النحو التالي:

---

[٨٥]) محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن، دمشق: دار الرشيد، بيروت: موسسة الإيمان (الطبعة الثالثة ١٩٩٥)، ج٦، ص.٢٣٤، والآية من سورة هود: ١٥.

[٨٦]) بهجت عبد الواحد صالح: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، عمان: دار الفكر للطباعة (الطبعة الثانية ١٤١٨ه)، ج٥، ص.١٤٦، والآية من سورة هود: ١٥.

[٨٧]) محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، ج٦، ص.٢٣٤، والآية من سورة هود: ١٥.

[٨٨]) الدعاس وآخرون: إعراب القرآن، ج٥، ص.٥٠، والآية من سورة هود: ١٥.

[٨٩]) محمد علي طه الدرة: تفسير القرآن وإعرابه، ج٤، ص.٤١٦، والآية من سورة هود: ٨٥.

[٩٠]) محي الدين درويش: إعراب القرآن وبيانه، ج٤، ص.٤٧٢، والآية من سورة هود: ٨٥.

١- الفعل المتعدي بنفسه بحكم بنيته أو بأحدي آليات الترقية اللفظية هو العامل في نصب المفعول الثاني، وهذا تفسير لا إشكال فيه، ومثاله إعراب قوله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾ فـ"الفقر" مفعول به ثان، أو مفعول منصوب بنزع الخافض، والمعنى: الله يعدكم مغفرة منه، حيث يكون "الفقر" مفعولا ثانيا لـ"وعد"، والجار "منه" متعلق بنعت لـ"مغفرة"[٩١].

٢- الفعل المتعدي الذي نصب مفعولاً ثانياً بالتضمين أيضًا نُصّ عليه عند توجيه إعراب المعمول الثاني، ولكن الإشكال الحاصل في هذه المسألة هو أن الفعل الموجود في الجملة لا ينصب مفعولين، والذي نصب المفعول الثاني غير موجود، وأن عملية النصب تمت من خلال عملية حمل الفعل الموجود في الجملة على فعل غير موجود، فكيف نكيّف هذه المسألة نحويًّا؟

يمكن لنا من ناحية نظرية أن نقول إن الأصل في الفعل المتعدي لاثنين سواء بحكم البنية، أو بالتعدية بالهمزة، أو بالتضعيف أن يكون الفعل هو الذي نصب المفعول الثاني، ولكن الفعل المتعدي بالتضمين ليس هو ناصب المفعول الثاني حقيقة؛ لأن الفعل غير متعد لاثنين أصلا، وإنما نصب المفعول الثاني حمله على فعل آخر ينصب مفعولين، فما العامل في نصبه؟ وهل العامل فيه الفعل الموجود في الجملة أو شيء آخر؟

يظهر من خلال ذلك الطرح أن ثم ثلاثة عوامل تتنازع المفعول الثاني:

- أولها: الفعل الموجود في الجملة، وهذا الفعل ليس له تسلط على المفعول الثاني؛ لأن هذا الفعل لا ينصب مفعولين.
- ثانيها: الفعل المحمول عليه، وهو غير موجود، ولكنه ليس في حكم المحذوف، فكيف ينصب وليس له وجود في الجملة؟
- ثالثها: معنى الفعل الذي حمل عليه معنى الفعل، وهو الذي يسوغ به المعربون تعدية الفعل لينصب المفعول الثاني.

ونستطيع أن نقول إنه عامل معنوي، والنحاة يقولون: إن الفعل ينصب لتضمينه معنى الفعل كذا، والذي أرجحه هو الخيار الثالث؛ وذلك للأسباب الثلاثة التالية:

١. أن العوامل المعنوية معتبرة عند النحاة، كرافع المبتدأ، ورافع الفعل المضارع، وغيرها.
٢. أن العامل الأول والثاني مرجوحان لما ذكرناه.
٣. أن هذا الخيار يتسق مع معطيات نظرية العامل وأحكامها.

٣- فيما يخص الفعل المتعدي إلى مفعول ثان بحرف الجر سواء أكان الحرف موجودا أم محذوفاً، فإن الحقيقة هي أنه لا يوجد مفعول به ثان في الجملة، وإنما الموجود هو شبه جملة لا يعمل فيها الفعل لمن لا يرى أنها ليست قائمة مقام المفعول به، أو اسم منصوب ليس عامل نصبه الفعل، وإنما ناصبه هو عامل معنوي، وهو حذف حرف الجر أو نزع الخافض كما يتبين من خلال الأمثلة التالية:

ورد في إعراب قوله تعالي: ﴿أَأَنْتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾ أن "ضَلُّوا: فعل ماض، والواو فاعله، والألف للتفريق، والسَّبِيلَ: مفعول به، أو هو منصوب بنزع الخافض"؛ إذ الأصل

[٩١] انظر أحمد بن محمد الخراط: المجتبى من مشكل إعراب القرآن، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (طبعة ١٤٢٦ه)، ج١، ص.٩٩، والآية من سورة البقرة:٢٦٨.

"عن السبيل". وهنا جَمْعٌ بين الوجهين دون ترجيح أحدهما على الآخر[٩٢]. وكذلك في إعراب قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ الصراط مفعول به ثان لـ"اهدنا" أو منصوب بنزع الخافض؛ لأن "هذا" تتعدى بحرف الجر كما قال تعالى: ﴿وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾[٩٣]. ومثله في قوله تعالى: ﴿وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾ حيث "جملة "يبغونكم" حال من فاعل "أوضعوا"؛ أي: لأسرعوا فيما بينكم باغين فتنتكم، و"الفتنة" مفعول "يبغونكم" والكاف منصوب بنزع الخافض؛ أي: يبغون لكم الفتنة[٩٤].

المبحث الرابع:

مخرجات نظرية بناء الأفعال وإلزاماتها

تقوم نظرية بناء الأفعال على فرضية مؤداها أن البنية الأساسية للفعل هي المحور الرئيس في القول بتعديه أو لزومه؛ إذ تختزل الصيغ المعجمية لأي فعل أمارات وعلامات بنائه، فيصبح لدينا ذلك التصور حول البنية المجردة أو الذهنية لبناء هذا الفعل أو ذاك، وحول البنية المتحققة لغويا التي تدل عليها هيئات الجمل وأنماطها التي يشغلها، ووفق هاتين البنيتين يتم التفريق بين الفعل اللازم والفعل المتعدي.

إن مفهوم "بنية الفعل" وفق التوضيح السابق هو مفهوم تركيبي إعرابي يمكننا الإفادة منه في بناء فرضية نظرية تسمح لنا بتفسير بنى التعدي واللزوم لا سيما أننا نجد لها مثيلا في مستجدات التفكير اللغوي الحديث، ولعل نجاعة هذا التوظيف ترتكن إلى بيان النمط التركيبي للأفعال، وكذلك علاقاتها ببقية عناصر جملها، وبيان الروابط بين تلك العناصر، مع محاولة تفسير انتقال الأفعال من مستوى تركيبي إلى مستوى أعلى ذي درجة تعدية مختلفة، وهذا ما أزعم أنني قد حاولت إثباته في الصفحات السابقة، والآن يمكنني الانتقال إلى بيان بعض مخرجات فرضية بناء الأفعال وإلزاماتها، وهي على النحو التالي:

١- اضطراد القاعدة وانضباطها بحيث تحدد مستلزمات الفعل، فما هو لازم يبقى لازما لحالته الرئيسة، ولا يترقى إلا من خلال إحدى آليات الترقية، وما يتعدى لواحد يبقى في هذه الحالة كحالة أساسية له، وكذلك ما يتعدى لاثنين بمفعول أو بشبه جملة.

٢- مما يترتب على ما سبق من انضباط القاعدة واطردها الوصول إلى المعنى الصحيح دون تعسف أو تأويل اجتهادي متكلف؛ فمثلا في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾[٩٥] قد يتبادر إلى الذهن أن الله أمر مترفي القرية بالفسق فيها، وهذا بعيد ومحال في حق الله سبحانه وتعالى، ولكننا إذا قلنا إن الفعل (أمر) يتعدى بحرف الجر الباء للمفعول الثاني سهل الوصول إلى المعنى الحقيقي، وهو: أمرنا مترفيها بالصلاح أو بالطاعة ففسقوا فيها، فحرف الباء وصلته محذوف[٩٦]، وقد قرر ذلك بعض النحاة فقالوا في تعد "وعد" في قوله تعالى:

---

[٩٢] محمد علي طه الدرة: تفسير القرآن الكريم وبيانه وإعرابه، ج٦، ص.٤٦٤، والآية من سورة الفرقان: ١٧.

[٩٣] أحمد بن محمد الخراط: المجتبى من مشكل إعراب القرآن، ج١، ص.٤، والآيتان على الترتيب: الفاتحة: ٦، وص: ٢٢.

[٩٤] محيى الدين درويش: إعراب القرآن وبيانه، ج٤، ص.١٠٨، والآية من سورة التوبة: ٤٧.

[٩٥] الإسراء: ١٦.

[٩٦] قرأ مجاهد: "أمرنا" بالتشديد أي: سلطنا شرارها فعصوا، وقرأ الحسن وقتادة ويعقوب "آمرنا" بالمد أي: أكثرنا. وقرأ الباقون مقصورا مخففا أي: أمرناهم بالطاعة فعصوا، ويحتمل أن يكون معناه جعلناهم أمراء، ويحتمل أن تكون بمعنى أكثرنا يقال: أمرهم الله؛ أي: كثرهم الله. انظر البغوي، أبا محمد الحسين بن مسعود ت. ٥١٦ه: معالم التنزيل، بيروت: دار ابن حزم، (الطبعة الأولى٢٠٠٢)، ج١، ص.٧٣٨.

﴿الشَّيْطانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾: مفعولان، ويقال: الفقر ... ويجوز في غير القرآن "ويأمركم الفحشاء" بحذف الباء[٩٧].

٣- الإبقاء على الفعل في حالته القياسية والأساسية له من حيث التعدي واللزوم، وما خالف ذلك يتأول له على الأوجه المقبولة، ولا نقول بأنه يلزم مرة ويتعدى مرة دون الاستناد إلى قواعد تضبط هذا الأمر.

٤- إمكانة التخلي عن فكرة "نزع الخافض" لصالح مصطلح منطقي ومقول به، بل معمول به وهو "التقدير اللفظي" و"الإعراب المحلي"؛ فنقول في إعراب أمثاله: اسما منصوبا لفظا مجرورا محلا. أما مشكلة عمل حرف الجر في حالة الحذف ففيها خلاف، فقد قال بجوازه جمع من النحاة، واستخدم له تعبير "مجرور لفظا منصوب محلا"، أو العكس في مجي العامل زائدا، وقد جاء في مواضع منها: مجرور كفى، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[٩٨]، وفاعل صيغة التعجب أفعل به كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٩٩]، وغيرها.

٥- ما قرره النحاة بشأن الأفعال المتعدية لاثنين مما أصله المبتدأ والخبر، ومما ليس أصله المبتدأ والخبر يعد منضبطا قاعديا بالنظر إلى متضمنات نظرية بناء الفعل، فهذه الأفعال حكمها أن تنصب مفعولين في جميع حالاتها، ولا تخرج عن ذلك كأن تكتفي بمفعول واحد إلا في حالات شاذة أو متأولة، فهي تنصب مفعولين بحكم بنيتها التركيبية.

٦- الأفعال التي تنصب مفعولين من غير المجموعتين السابقتين يجب أن تحددها ضوابط كتلك التي تحددت في هاتين المجموعتين كأن تشابه بعض الأفعال أحد أفعال هاتين المجموعتين في إطار ما يسمى بالتضمين.

٧- عندما يصرح أحد العلماء بان هذا الفعل لازم أو يتعدى لواحد أو اثنين، فإننا نفهم منه أن هذا هو تركيبه الأساس ومستلزماته الأساسية ولا تتغير إلا بمغير داخلي في البنية أو بمغير خارجي كالتضمين، فإذا قال إنه يتعدى لواحد أو لاثنين، فإننا نجعل الفرض الأول هو الأصل والأساس وفق مفهوم سلمية اللزوم والتعدي، والثاني إنما ذهب إليه الفعل بفعل عوامل أخرى: داخلية وخارجية.

٨- إن الآليات اللفظية للترقية ليست هي السبب الحقيقي وراء نصب المفعولين وإلا لجعلنا كل ما ترقى بهذه الطريقة ناصبا لهما، وهذا غير صحيح، فقد يعود الفعل فيكون لازما أو مقتصرا على مفعول واحد، لكن السبب الحقيقي هنا هو العلاقة بين الفعل ومعمولاته من ناحية وعلاقة المفعولين بعضهما ببعض من ناحية أخرى، وذلك بما يجعل هذا الفعل يتقمص هذا الشكل في التركيب؛ أي: الحاجة إلى مفعولين بينهما علاقة، وعليه يكون هذا الفعل قد نصب المفعولين بحكم بنيته.

---

[٩٧] النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس ت. ٣٣٨ه: إعراب القرآن، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت: دار الكتب العلمية، (الطبعة الأولى ١٤٢١ه) ج١، ص.١٣١، والآية من سورة البقرة: ٢٦٨.

[٩٨] النساء: ٧٩.

[٩٩] مريم: ٣٨.

٩- التضمين هو تغيير لمعنى الفعل مع إبقاء صيغته الصرفية بشكلها؛ أي أن الفعل يعمل ببنية فعل آخر، وفي هذا تسويغ لمخالفة الفعل لمقتضيات بنيته والقول بأن هذا العمل ليس لهذا الفعل وإنما هو لفعل آخر تلبس به، فالذي نصب المفعول الثاني ليس هو وإنما هو فعل آخر.

١٠- آلية التضمين في ترقية الأفعال مطاطة وغير منضبطة؛ فهي تقوم بالعمل وعكسه، إذ ترقى الفعل من متعد لمفعول واحد إلى متعد إلى اثنين، وقد تعيده من التعدي إلى اثنين إلى متعد لمفعول واحد أو إلى فعل لازم.

١١- نزع الخافض ليس من آليات الترقية.

١٢- الأفعال التي نالت صيغتها تغيرات محددة بغرض الترقية يجب ألا تفقد أيا من مميزات الترقية التي اكتسبتها دون مسوغ، لأنها إنما عديت لأغراض مقصودة، وسلبها منها يذهب بهذه الأغراض مما يوحي بعشوائية اللغة وهو ما نستبعده.

من فوائد تثبيت قواعد نظرية بناء الأفعال طرد القاعدة النحوية واتساق نظامها الدلالي والنحوي والصرفي بعيدا عن العشوائية.

الخاتمة

لعل الناظر في تاريخ النحو العربي يلحظ بعض الأدوات التفسيرية التي وظفها النحاة في التدليل على صحة قاعدة لغوية معينة، وفي تبريرها، بل وفي تبرير شذوذ ما يخرج عنها، وفيما يتعلق بظاهرة التعدي واللزوم قدم النحاة مجموعة من الأدوات التفسيرية التي يتم الاستناد إليها في القول بتعدي فعل ما، أو القول بلزومه، أو حتى في إثبات وقوعه بين التعدي واللزوم.

وتأتي هذه الدراسة في إطار محاولة متواضعة لبناء فرضية نظرية تمكننا من فهم نظام التعدي واللزوم، وتسمح لنا برسم سلمية محددة لهذا النظام تمكننا من فهم طرق انتقال الفعل من مستوى أدنى إلى آخر ذي درجة تعد أعلى وفق آلية محددة من آليات الترقية، وميز سمات كل مستوى، وبيان العلاقات التركيبية للفعل ضمن تلك المستويات. وتنطلق الدراسة من فرضية مؤداها أن البنية الأساسية للفعل هي المحور الرئيس في القول بتعديه أو لزومه؛ إذ تختزل الصيغ المعجمية لأي فعل أمارات وعلامات بنائه التي تمكننا من فهم سلوكه ضمن ذلك النظام.

وقد انصب اهتمامها التطبيقي على الفعل المتعدي إلى مفعولين في بعض المصنفات التي تناولت إعراب آي القرآن الكريم وتفسيرها؛ للتعرف على طرق فهم المفسرين والمعربين لنظام هذه الأفعال، ومدى التزامهم بما وصفناه بنظرية بناء الأفعال، ومدى فاعلية هذا الفهم في التدليل على صحة الفرضية التي تقوم عليها هذه النظرية.

أما عن نتائج الدراسة فيمكنني خشية الوقوع في التكرار والإطالة أن أحيل القارئ إلى جميع النقاط التي تضمنها المبحث الختامي "مخرجات نظرية بناء الأفعال وإلزاماتها" حيث وضع بحيث يتضمن جميع النتائج.

ولكني أود أن أشير في ختام هذه الدراسة إلى أن ثمة تقاطعات غير قليلة بين معالجة النحاة والمفسرين ومعربي القرآن - وجلهم من النحاة أيضا – لنظام التعدي واللزوم، وبين النماذج التفسيرية التي قدمها علماء اللغة في العصر الحديث تصل في بعض الأحيان حد التطابق، وتبقى الإشارة إلى أن

قضية التعدي واللزوم ستظل من القضايا الثرية التي تحتاج إلى بناء نموذج تفسيري متكامل أرجو من الله تعالى أن أكون قد وفقت إلى الكشف عن بعض جوانبه.

المصادر والمراجع

١- مراجع باللغة العربية

إبراهيم بن حمزة حسن الصبيحي:

اللزوم والتعدي في النحو العربي. رسالة ماجستير ١٩٨٩، جامعة الملك عبد العزيز، كلية التربية- المدينة المنورة، إشراف.المتولي رمضان أحمد الدميري.

أحمد حسن حامد:

التضمين في العربية – بحث في البلاغة والنحو، ط. بيروت: الدار العربية للعلوم وفلسطين: دار الشروق للنشر (الطبعة الأولى ٢٠٠١).

أحمد عبيد الدعاس وآخرين:

إعراب القرآن الكريم، دمشق: دار النمير، ودار الفارابي للمعارف (الطبعة الأولى ٢٠٠٤).

أحمد بن محمد الخراط:

المجتبى من مشكل إعراب القرآن، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (طبعة ١٤٢٦ه).

الأخفش، أبا الحسن سيد بن مسعدة ت. ٢١٥ه:

معاني القرآن، تحقيق. هدى محمود قراعة، القاهرة: مكتبة الخانجي، (الطبعة الأولى ١٩٩٠).

أبو أوس إبراهيم الشمسان:

- قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، جدة: دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع (الطبعة الأولى، ١٩٨٧).
- الفعل في القرآن الكريم: تعديته ولزومه، مطابع الطيار للأوفست (الطبعة الأولى، ١٩٨٦).

الباقولي، أبو الحسن نور الدين علي بن الحسين بن علي ت. ٥٤٣ه:

إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الابياري، (ط. دار الكتب الإسلامية د. ت.).

البغوي، أبا محمد الحسين بن مسعود ت. ٥١٦ه:

معالم التنزيل، ط بيروت: دار ابن حزم، (الطبعة الأولى ٢٠٠٢).

أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت.٦١٦ه:

التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٧٦.

بهجت عبد الواحد صالح:

الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، عمان: دار الفكر للطباعة (الطبعة الثانية ١٤١٨ه).

الجبراني، تاج الدين أبو القاسم أحمد بن هبة الله ت. ٦٦٨ه:

كتاب في تحديد المصطلحات النحوية لأحمد بن هبة الله الجبراني، تحقيق جيرار تروبو، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٧٠، ج٤ (١٩٩٥) ص.٦٢٣- ٦٣٩.

جمال الدين كلوغلي:

- في مفهومي التعدي واللزوم – تأملات نظرية حول مسألة خلافية بن النحويين البصريين والكوفيين، مجلة التواصل اللساني، مج٤، ع٢ (١٩٩٢)، ص.٤١- ٥٢.
- في مفهومي التعدي واللزوم – تأملات نظرية حول مسألة خلافية بن النحويين البصريين والكوفيين، مجلة اللسانيات، مج٧، ع١(١٩٩٧)، ص.٣٧- ٥٤.

ابن جني، أبو الفتح عثمان ت. ٣٩٢ه:

الخصاص، تحقيق محمد علي النجار، ط. دار الكتب المصرية (المكتبة العلمية).

حسن حمائز ٢٠٠١:

التعدي واللزوم بين الوصف والتفسير، ضمن أعمال ندوة في الثقافة والأدب، أكادير: كلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة ابن زهر) ص.١٥- ٢٣.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ت. ٧٤٥ه:

تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية (الطبعة الأولى، ١٩٩٣).

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله ت. ٣٨٤ه:

الحدود في النحو، تحقيق بتول قاسم ناصر، مجلة المورد مج٢٣ ع١ (١٩٩٥) ص.٣٢ – ٤٧.

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر ت.٥٣٨ه:

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق. عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الرياض: مكتبة العبيكان (الطبعة الأولى، ١٩٩٨)

ابن السراج، أبا بكر محمد بن السري بن سهل ت. ٣١٦ه:

الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو السعود بن محمد العمادي ت.٩٨٢ه:

تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق. عبد القادر أحمد عطا، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة د.ت.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر ت. ١٨٠ه:

الكتاب، تحقيق د. عبد السلام هارون، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، د. ت.

ابن الصائغ، شمس الدين محمد بن الحسن ت.٧٢٠ه:

اللمحة في شرح الملحة، تحقيق. إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإلامية – المدينة المنورة (الطبعة الأولى ٢٠٠٤).

صلاح عبد العزيز علي السيد:

بحث في فلسفة التعدي واللزوم في اللغة العربية. طلخا: مطبعة ومكتبة الرضا (الطبعة الأولى، ١٩٩٠).

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد الطاهر ت.١٣٩٣ه:

تفسير التحرير والتنوير، ط. الدار التونسية للنشر (١٩٨٤).

عبد الغني الدقر:

معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيل بالإملاء، سورية: دار القلم.

عبد الله علوان وآخرون:

إعراب القرآن الكريم، طنطا: دار الصحابة للتراث (الطبعة الأولى ٢٠٠٦).

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار ت. ٣٧٧ه:

الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دمشق: دار المأمون للتراث، (الطبعة الأولى ١٩٩٣).

التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة (الطبعة الأولى ١٩٩٠)

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد ت.٢٠٧ه:

معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، د. ت.

ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة بن زيد ت. ٦٩٤ه:

شرح ألفية ابن معط، تحقيق علي موسى الشوملي، القاهرة: مكتبة الخانجي (الطبعة الأولى ١٩٨٥).

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد ت. ٢٨٥ه:

المقتضب، تحقيق د. عبد الخالق عضيمة، ط. القاهرة: وزارة الأوقاف، (الطبعة الثالثة، ١٩٩٤).

محمد عبد الخالق عضيمه:

دراسات لأسلوب القرآن، القاهرة: دار الحديث، ١٩٧٢.

محمد علي طه الدرة:

تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، دمشق وبيروت: دار ابن كثير (الطبعة الأولى ٢٠٠٩).

محمود صافي:

الجدول في إعراب القرآن، دمشق: دار الرشيد، بيروت: موسسة الإيمان (الطبعة الثالثة ١٩٩٥).

محي الدين الدرويش:

إعراب القرآن وبيانه، ط. اليمامة ودار ابن كثير، (الطبعة السابعة، ١٩٩٩).

مكي بن أبي طالب القيسي ت.٤٣٧ه:

مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن، ط. دار البشائر (الطبعة الثانية، د.ت).

المنتجب الهمذاني، أبو يوسف بن أبي العز بن الرشيد، ت. ٦٤٣ه:

الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، المدينة المنورة: دار الزمان، (الطبعة الأولى، ٢٠٠٦).

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت. ٣٣٨ه:

- القطع والائتناف، تحقيق. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، الرياض: دار عالم الكتب (الطبعة الأولى ١٩٩٢).
- إعراب القرآن، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت: دار الكتب العلمية، (الطبعة الأولى ١٤٢١ه)

نوام تشومسكى:

المعرفة اللغوية، ترجمة د. محمد فتيح، القاهرة: دار الفكر العربي (الطبعة الأولى ١٩٩٣).

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ت. ٧٦١ه:

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، (طبعة ١٩٩١).

٢- مراجع باللغة الإنجليزية

Ali A. S. El- Grad ١٩٩٨:

A Descriptive and Analytical Study of Transitivity and Intransitivity in Arabic with particular reference to Doubly and Trebly Transitive Verbs. Ph.D. Theses, University of Manchester.

Djamel Eddine Kouloughli ٢٠١٧:

Sur les notions de transitivité (taʿaddī) et d'intransitivité (luzūm). Considérations théoriques à propos d'une question controversée entre les grammairiens de BaṢra et de Kūfa. Bulletin d'Études Orientales LXV (٢٠١٧) ١٣-٢٦.

Saad, G. N. ١٩٧٩:

Sibawayhi's Treatment of Transitivity. al- Arabiyya ١٢ (١٩٧٩): ٨٣-٨٨.

Z. S. Harris ١٩٥٢:

Discourse Analysis: Language ٢٨ (١): ١-٣٠.